الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي

جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-

08th May 1945– Guelma University

université de 08 Mai 45 – Guelma-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر

الشعبة: تمويل التنمية

العنوان:

دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر على ضوء الإصلاحات الراهنة

من إعداد الطالبتين:

- بوعروج أمينـــة
- بن عمارة سهـــام

تحت إشراف الأستاذة:

* كنيدة زليخة*

دفعـــة: 2009 - 2010

دعـــــــاء

اللهم أنت ربي لا اله إلا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أعلم أن الله على كل شيء قدير وان الله قد أحاط بكل شيء علما، اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع واعترافا بالجميل لأهله وعملا بقوله تعالى:"ولئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث سواء من قريب أمن بعيد ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة "زليخة كنيدة" التي أشرفت على هذه المذكرة.

كما نتقدم بكامل الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدنا في الحصول على المراجع.

كما ولا يفوتني شكري الخالص إلى ديوان الإعلام الآلي بالركنية.

والى كل من قدم لي نصيحة أفادتني في انجاز هذا البحث.

كما لا أنسى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الهي أحمدك وأشكرك فضلك العظيم لتمام هذا العمل المتواضع وأسألك خير هذا المجود ونفعه.

فشكرا جزيلا للجميع.

الملخص:

ان ما تشهده الساحة الاقتصادية مؤخرا من متغيرات كان أهم سبب أدى إليها العولمة المالية التي أضفت طابع العالمية على كل المجالات وباعتبار أن البنوك التجارية هي المحور الرئيسي في تسيير عملياتها أصبح لزاما عليها أن تصنع قواعد يمكن من خلالها تنظيم عملها من جهة وحمايتها من مختلف الأخطار من جهة أخرى، حيث أدت تلك التغيرات إلى اندفاع شديد نحو تعظيم الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فقد تم تسليط الضوء على ما يمتلكه النظام البنكي الجزائري من إمكانيات ومعرفة واقع ما يبذله من إجراءات وإصلاحات تمكنه من رفع كفاءته وتحريك عملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، العولمة المالية، التنمية الاقتصادية، النظام المصرفي الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية.

Résume

Ces derniers temps, il ya une forte variation et évolution sur le champ économique. Les causes et les conséquences sont aussi claires et cela du à la stratégie des banques et les nouvelles techniques du système bancaires qui a chaque projet quelque soit sa valeur lui assure une couverture de réussite une étude minutieuse suivi par une équipe spécialise compétente dans le domaine cette équipe véhicule prépare tous pour arriver à une réussite .
Dans notre pays par exemple il existe la banque développement local la banque agricole de développement agricole, la banque Extérieur . toutes ces banques jouent un rôle essentiel et ont un objectif précis dans les réformes de tous les domaines.

Mots Clés :

- les différentes banques.
- L'ingérucaring. Mondial.
- Le développement économique.
- Le système monétaire.
- Les réformes des secteurs.

Abstrac

The economic situations, nowadys, are very changeable and developed thane ver before. The concept « Globalisation » has spread in all fields. Clear, financial globalisation has made commercial Banks the heart/ main axis for all opperations. This feature has saved both national and international economies.
On our country, test example lies in :

- From one side, the diversity of banks « bank of local development » « Exteri or bank », « bank of Rural development » ... etc.
- From the of her side, the Algerian Financial System coith its big possibilities is coorking for more qualifications, and it is playinig best role th move on the economic development.

Key words :

- Ecomomic situations.
- Globalizations.
- The differend banks .
- Algerian Financial system.
- Economic Development .

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

الفصل الأول: العولمة المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك التجارية

تمهيد.....1

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.....2

المطلب الأول: نشأة و تطور البنوك التجارية.....2

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية.....2

الفرع الثاني: تطور البنوك التجارية.....3

المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية وأنواعها.....4

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية.....4

الفرع الثاني:أنواع البنوك التجارية.....6

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك التجارية.....7

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية.....7

الفرع الثاني:وظائف البنوك التجارية.....8

المطلب الرابع:موارد واستخدامات البنوك التجارية.....9

الفرع الأول:خصوم او موارد البنك التجاري.....10

الفرع الثاني: أصول و استخدامات البنك التجاري.....11

المبحث الثاني: العولمة المالية مفهومها و تطورها.....13

المطلب الأول : نشأة و مفهوم العولمة المالية.....13

الفرع الأول: نشأة العولمة المالية.....13

الفرع الثاني: مفهوم العولمة المالية.....14

المطلب الثاني: مراحل ظهور العولمة المالية.....14

الفرع الأول: مرحلة العالمية المالية غير المباشرة (تدويل التمويل غير المباشر).....14

الفرع الثاني: مرحلة الإخلال بالقوانين والحرية المالية(مرحلة التحرير المالي).....14

الفرع الثالث: مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة.....15

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تسارع العولمة المالية.....15

الفرع الأول:صعوبة الاختلالات و عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي.....16

الفرع الثاني: صعود الرأسمالية.....16
الفرع الثالث: وجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال.....16
الفرع الرابع: ظهور الابتكارات المالية.....17
الفرع الخامس: التقدم التكنولوجي.....17
الفرع السادس: اثر التحرير المالي المحلي و الدولي.....17
الفرع السابع: نمو سوق السندات.....17
الفرع الثامن: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.....18
المطلب الرابع مزايا و عيوب العولمة المالية.....18
الفرع الأول: مزايا العولمة المالية.....18
الفرع الثاني: سلبيات العولمة المالية.....19
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في أعمال البنوك التجارية.....20
المطلب الأول: خوصصة البنوك.....20
الفرع الأول: مفهوم الخوصصة.....20
الفرع الثاني: أهداف الخوصصة.....21
الفرع الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك.....21
المطلب الثاني:الاتجاه نحو البنوك الشاملة.....22
الفرع الأول: تعريف البنوك الشاملة.....22
الفرع الثاني: أعمال البنوك الشاملة.....22
الفرع الثالث:إيجابيات ومزايا البنوك الشاملة.....23
المطلب الثالث: الاندماج المصرفي.....23
الفرع الأول:تعريف الاندماج المصرفي.....23
الفرع الثاني:شروط الاندماج المصرفي.....23
المطلب الرابع: تحرير تجارة الخدمات المصرفية.....24
الفرع الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.....24
الفرع الثاني: آثار وتحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.....24
المطلب الخامس:الصيرفة الالكترونية.....25
الفرع الأول:مفهوم الصيرفة الالكترونية.....25

الفرع الثاني:مميزات الصيرفة الالكترونية..... 26
خلاصة الفصل 27
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية
تمهيد..... 28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية..... 29
المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية..... 29
الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية..... 29
الفرع الثاني:تعريف التنمية الاقتصادية..... 30
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية..... 32
المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية..... 33
المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاجتماعية..... 34
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية..... 34
المطلب الثاني:مقاييس التنمية الاقتصادية..... 36
الفرع الأول:معايير الدخل..... 37
الفرع الثاني:المعايير الاجتماعية..... 37
الفرع الثالث:المعايير الهيكلية..... 37
المطلب الثالث: أبعاد وعوائق التنمية الاقتصادية..... 38
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية:..... 38
الفرع الثاني: عوائق التنمية الاقتصادية..... 40
المبحث الثالث: ميكانيزمات التنمية الاقتصادية..... 43
المطلب الأول:نظريات التنمية الاقتصادية..... 43
الفرع الأول :نظرية آدم سميث..... 43
الفرع الثاني:نظرية ميل..... 44
الفرع الثالث:النظرية الكلاسيكية..... 44
الفرع الرابع:نظرية شومبيتر..... 45
الفرع الخامس: النظرية الكينزية..... 45
الفرع السادس: نظرية روستو..... 45

الفرع السابع: نظرية لبنشتين.....46
الفرع الثامن: نظرية نيلسون.....46
الفرع التاسع: نظرية الدفعة القوية.....46
الفرع العشر: نظرية النمو المتوازن.....47
الفرع الحادي عشر: نظرية النمو غير المتوازن.....47
المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية.....47
الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية.....48
الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجي.....48
المطلب الثالث: قطاعات التنمية الاقتصادية.....49
الفرع الأول: قطاع الزراعة.....49
الفرع الثاني: قطاع الصناعة.....49
الفرع الثالث: قطاع السكان.....50
الفرع الرابع: قطاع التجارة الداخلية و الخارجية.....50
خلاصة الفصل 51
الفصل الثالث: البنوك التجارية الجزائرية والإصلاحات الاقتصادية
تمهيد.....52
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.....53
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء فترة الاحتلال.....53
الفرع الأول: الخصائص والمميزات الرئيسية.....53
الفرع الثاني: المؤسسات المصرفية والمالية أثناء فترة الاحتلال.....53
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات 1962- 1986 57
الفرع الأول: النظام المصرفي خلال الفترة 1962-1969 57
الفرع الثاني:النظام المصرفي خلال الفترة 1970-1986 58
المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات 1986-2000 59
الفرع الأول: إصلاحات 1986-1988.....59
الفرع الثاني: إصلاحات النظام المصرفي1990.....60
الفرع الثالث: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.....62

المطلب الرابع: تقييم دور النظام المصرفي الحالي بعد الإصلاحات المصرفية..... 64
الفرع الأول: الوظائف التجارية.....64
الفرع الثاني: تسيير القروض والخزينة:.....64
الفرع الثالث: تسيير الموارد البشرية "وظيفة "مراقبة "التسيير.....65
المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي في الجزائر.....66
المطلب الأول: البنوك التجارية الجزائرية.....66
الفرع الأول: أهم البنوك التجارية الجزائرية.....66
الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لتطوير البنوك التجارية الجزائرية.....70
المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية.....71
الفرع الأول: عمليات الاقتراض.....71
الفرع الثاني: عمليات الأوراق التجارية.....72
الفرع الثالث: عمليات الأوراق المالية.....73
المطلب الثالث: انجازات وتحديات النظام البنكي الجزائري.....73
الفرع الأول: الانجازات المحققة..... 73
الفرع الثاني: التحديات التي يواجهها القطاع البنكي الجزائري.....74
المبحث الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الجزائري.....75
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و آثرها على الجانب الاقتصادي و
الاجتماعي.....75
الفرع الأول: مفهوم الإصلاحات الاقتصادية.....75
الفرع الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية.....76
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية.....80
الفرع الأول: مفهوم الإصلاحات المصرفية.....80
الفرع الثاني: خصائص الإصلاحات المصرفية.....80
الفرع الثالث: أهداف الإصلاحات المصرفية.....81
المطلب الثالث: عوائق مسيرة الإصلاحات المصرفية في الجزائر.....82
الفرع الأول: عوائق موضوعية.....83
الفرع الثاني: عوائق هيكلية.....84

الفرع الثالث: العوائق الذاتية.....85
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لآثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....87
خلاصة الفصل 90
الخاتمة العامة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانية العامة	10

ثانيا: قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مصادر تمويل التنمية	49
2	بنية النظام المصرفي المالي قبل الاستقلال	56
3	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004	63

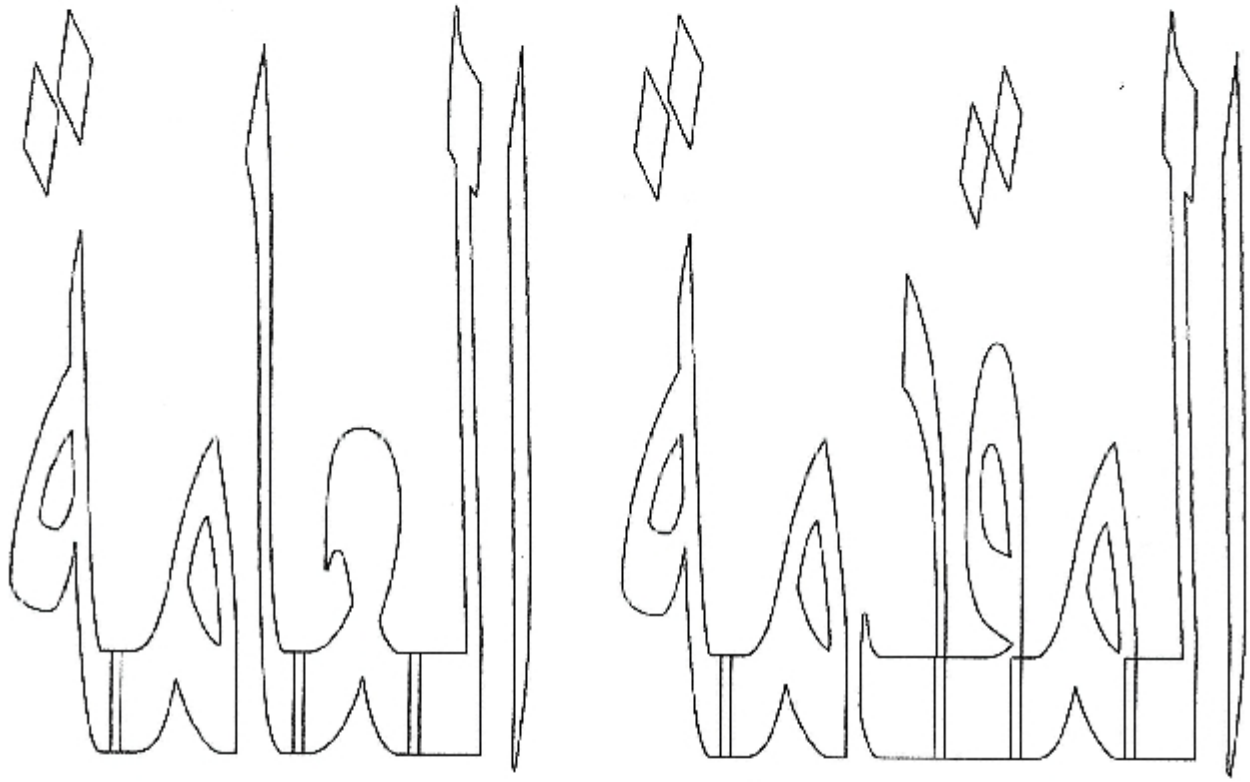

المقدمة العامة:

في ظل التغيرات والتحولات الجذرية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وظهرت الكثير من الظواهر التي ميزت اقتصاديات الدول في خضم البحث عن تحقيق تنمية شاملة لها حيث تعد ظاهرة العولمة المالية من ابرز الظواهر التي نالت اهتمام الاقتصاديين والمفكرين والباحثين في دول العالم الثالث في الآونة الأخيرة ولا تزال تشهد منعطفات خطيرة وتحديات جسيمة جعلت هذه الظاهرة تتصدر كافة القضايا التي كانت لها انعكاسات على أعمال البنوك التجارية

لذا فرضنا عليها ضرورة التوجه إلى مجالات جديدة وكذا تغيرات جوهرية على مستواها من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات بغرض زيادة فعالية تعاملاتها وتوسيع هامش حركتها ونشاطها.

ومن هنا ظهرت الضرورة الملحة لتكييف جميع الأعوان الاقتصادية مع المعطيات الجديدة الخاصة بالبنوك التجارية إذ يفترض فيها قيادة المسار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في توجيه الاقتصاد فهي تعتبر العصب الأساسي والركيزة الأولى لرسم مصيره وضبط توجهه وتحقيق أهدافه ومن ثمة كان بحثها ضرورة ملحة وتطورها شرطا أوليا وعصرنتها عاملا فعالا في تطور وتقدم الاقتصاد اذ تلعب البنوك دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية.

والجزائر كواحدة من هذه الدول كانت ولا تزال عملية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل الذي يهز مضجع رجال السياسة والاقتصاد على حد السواء حيث ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية الذي ارتبط بالفكر والأسلوب المتبع ليشهد تغييرا في مضمونه ولم تعد بذلك التنمية تلك العملية الاقتصادية البحتة ذات الطابع المادي بل اتسع مضمونها باتساع دائرة الأبعاد التي ترغب في تحقيقها.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة الدور الذي تلعب البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تأثير ذلك على فاعليتها وذلك على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الواقع الجزائري بصفة خاصة وان النظام المصرفي والمالي الجزائري عرف إصلاحات وتطورات كبيرة منذ بداية التسعينات من اجل إعادة هيكلة بنائه وحل المشاكل والعوائق التي كان يعاني منها في ظل النظام السابق الذي عرف بالغياب الشبه التام لدور البنوك التجارية فيما تتعلق بقراراتها التمويلية والاستثمارية.

تحديد إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسة لبحثنا هذا على النحو التالي: ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة؟

وتتضمن هذه الاشاكلية الرئيسية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم انعكاسات العولمة المالية على أعمال البنوك التجارية؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك التجارية؟
- ما هي أهم التطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي أثار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على تطور النظام المصرفي؟

فرضيات البحث:

يقوم بحثنا هذا على مجموعة الفرضيات التالية:

1/ تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في كيفية توظيف مواردها المالية وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار والتمويل مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2/ يمكن للبنوك التجارية ان تلعب دور اساسي في تفعيل المسيرة التنموية في الجزائر.

3/ تطمح الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها على النظام المصرفي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تحديد إطار البحث:

يتناول هذا البحث بالدراسة أهم إفرازات العولمة المالية على أعمال البنوك التجارية والتي من أهمها خوصصة البنوك الشاملة ، الاندماج المصرفي الصيرفة الالكترونية.

إضافة إلى استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومن ثم محاولة إبراز الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة وآثار الإصلاحات على فعالية الجهاز المصرفي الجزائرية.

دوافع اختيار الموضوع:

ولقد حفزنا على اختيار الموضوع مجموعة من الدوافع نوجزها على النحو التالي:

- الرغبة في معرفة أهم انعكاسات العولمة المالية على أعمال البنوك التجارية.

– إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعب البنوك التجارية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

– توضيح آثار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على واقع وتطور النظام المصرفي الجزائري.

– كون ان الموضوع يدخل في صميم التخصص وهو تمويل التنمية.

– الرغبة في إضافة مرجع جديد للدارسين والباحثين في مجال التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن اهيمة هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة البنوك التجارية الجزائرية في ظل إفرازات العولمة المالية على هذا القطاع الحساس إضافة إلى تأثير مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في هذا المجال بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة.

اهداف البحث:

ويمكن تلخيص أهداف البحث في مجموعة النقاط التالية:

– إبراز الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصاديه.

– التعرف على أهم الأساليب المتبعة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تسليط الضوء على ما يمتلكه النظام المصرفي من قدرات وإمكانيات وكذا معرفة واقع ما. يبذله من إجراءات وإصلاحات تمكنه من رفع كفاءته التي يمكن الاستفادة منها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا اختيار مدى صحة الفرضيات فان هذا البحث يعتمد على المنهج الوصفية التحليلية وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف العواقب المتعلقة بالبنوك التجارية وانعكاسات العولمة المالية على أعمالها إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأهمية والأهداف إضافة إلى المنهج التاريخي من خلال تناول المسار التاريخي لتطور النظام المصرفي الجزائرية واستعراض مختلف الإصلاحات الاقتصادية في هذا المجال.

موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي اطلعنا عليها ونقترب من موضوع بحثنا هذا نذكر ما يلي:

1– بوقوم محمد دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص نقود ومالية جامعة قالمة 2004

– ولقد استهدف هذا البحث إبراز الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية في تمويل الاستثمار والتعرف على أهم الأساليب المتبعة في تحقيقه مع دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2–عبد اللطيف بن غرسة،إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار خوصصة البنوك العمومية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ،رسالة دكتوراه،غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة عنابة 2008 و لقد تناولت هذه الدراسة استعراض مختلف الإصلاحات المصرفية في الجزائر و إبراز أهم عوائق مسيرتها في إطار خوصصة البنوك العمومية الجزائرية و إسقاط كل ذلك على حالة القرض الشعبي الجزائري.

–أما عن الإضافة التي جاء بها بحثنا هذا فتتمثل في دراسة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية،إضافة إلى استعراض تأثير مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي بنتها الجزائر على فعالية الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة و أهم العوائق التي يعاني منها.

خطة و هيكل البحث: لقد تضمن هذا البحث مقدمة عامة و خاتمة عامة، و ثلاثة فصول كانت على النحو التالي:

تضمن البحث ثلاثة فصول هم:

- الفصل الأول جاء تحت عنوان :«العولمة المالية و انعكاساتها على أعمال البنوك التجارية» و قد قسم إلى ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول المفاهيم العامة حول البنوك التجارية من حيث نشأتها، مفهومها، أنواعها، أهدافها، وظائفها، مواردها و استخداماتها أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى العولمة المالية من حيث نشأتها و مفهومها و مراحلها، العوامل المساعدة على تسارعها، مزاياها و عيوبها، ليعرج المبحث الثالث إلى الاتجاهات الحديثة في أعمال البنوك التجارية أهمها الخوصصة،البنوك الشاملة، الاندماج المصرفي، تحرير تجارة الخدمات المصرفية، الصيرفة الالكترونية.
- أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان: « الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية» و قد قسم إلى ثلاث مباحث: فالمبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية من حيث مفهومها، أهدافها، أهميتها، أما المبحث الثاني فقد ركز اهتمامه على أساسيات التنمية الاقتصادية من حيث متطلباتها و مقاييسها و أبعادها و عوائقها، ليلخص في المبحث الثالث ميكانيزمات التنمية الاقتصادية نظرياتها و قطاعاتها و تمويلها.
- أما الفصل الثالث : و الذي جاء تحت عنوان« البنوك التجارية الجزائرية و الإصلاحات الاقتصادية »

حيث ضم ثلاث مباحث: تعرض الأول إلى تطور النظام المصرفي في الجزائر ثم إلقاء لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال و قبل الإصلاحات 1962-1986 في ظل الإصلاحات 1986-2000 ثم تقييم دوره.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه آليات التمويل البنكي في الجزائر حيث تم التعرض إلى البنوك التجارية الجزائرية و أهم عمليات بالإضافة إلى انجازاتها و تحدياتها و أخيرا تم التطرق إلى آثار الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي في الجزائر.

حيث تم إلقاء الضوء على مفهوم الإصلاحات الاقتصادية و الإصلاحات المصرفية و عوائق مسيرتها و إشارة إلى أهم الآفاق المستقبلية لآثارها.

الفصل الأول

العولمة المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك التجارية

تمهيـــــد:

تشهد الساحة الإقتصادية منذ الثلث الأخير من القرن العشرين و حتى الآن العديد من التغيرات العالمية و التي لها انعكاسات مهمة على العلاقات الإقتصادية و التقنية و المصرفية على المستويين العالمي والمحلي، فقد تأثرت البنوك التجارية في كافة أنحاء العالم بعدد من الإنعكاسات المباشرة و غير المباشرة التي أوجدتها المتغيرات العالمية و الإقليمية المعاصرة ذات الصلة.

وبمأن البنك التجاري جزء من النظام التجاري إن لم تقل قائده فقد تأثربهاته المتغيرات في عصر سادته العولمة المالية التي إجتاحة العالم و ألغت كل الحواجز أين ذابت خصائص كل دولة و كان نتاج لهذه العولمة ضرورة وضع قواعد من شأنها حماية الإقتصاد الوطني بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة، و لمعرفة أهم ما افرزته هاته التغيرات ثم معالجتها من خلال هذا الفصل الذي سنحاول فيه إلقاء الضوء على البنوك التجارية في المبحث الأول،على العولمة المالية في المبحث الثاني و أهم إنعكاسات العولمة المالية على أعمال البنوك التجارية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية:

تحتل البنوك التجارية مكانة بارزة في الإقتصاديات الوطنية، و تزداد هذه الأهمية من يوم لآخر بفعل التطورات و التحولات العميقة كالتي يشهدها المحيط المالي و الدولي و هذا ما سنتطرق إليه فيمايلي:

المطلب الأول: نشأة و تطور البنوك التجارية:

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية.

أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساسها بالحياة الإقتصادية بجميع نواحيها و لعلاقتها بالحكومات و الافراد إذ ينذر أن لا تعرض للفرد فرصة للتعامل مع البنوك. وقد قامت البنوك بقسط كبير في سبيل إنشاء الشركات و تمويلها بالمال فصار لها الهيمنة على أعمالها وأقامت ممثلين لها في مجالس إدارتها وتتعدد المؤسسات المالية التي تعصف بالبنوك، فهناك بنود الإدخار وبنوك الإستثمار والبنوك التجارية وما نعنيه هنا هو النوع الأخير وهو ذلك النوع من البنوك الذي يخلق النقود في شكل ودائع تحت الطلب قابلة للسحب عليها بشيكات في الحال .

وقد تعدد نواحي نشاط البنوك في بتدرج غير محسوس فقد كانت أعمالها تاصرة في أول الأمر على بيع النقود ونقلها من مكان إلى آخر، ثم تناولت عمليات إقراض الأفراد، ثم دعت حاجت بعض الحكومات إلى الإقتراض فأنشأت البنوك لإقارضها.

ونشأت البنوك في ايطاليا في القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون في الاماكن العامة وامامهم منضدة بمزاولة أعمالهم[1].

انطلاقا مما سبق نشأت البنوك التجارية فظهر أول بنك سنة 1117 بالنمسا، ثم بنك أمستردام عام 1609[2]. وقصر أعماله على التجارة وقضى قانونه النظامي بأن تدفع الكمبيالات التى تزيد على ستمائة فلورين بالعلمة المصرفية، فكان هذا سبب ذيوع إستعمالها وصار البنك مستودع الأفراد والمدن المتأخمة وكان يعطيه المودعين إثباتا لودائعهم صكوكا قابلة للتداول ثم ضمنت مدينة أمستردام هذه الودائع فاشتهر البنك وحاز ثقة الناس وظل مدة قرنين ذائع الصيت لكنه لم يحافض على هذه الثقة في أثناء الثورة الفرنسية توقف عن الدفع وظهر انه أقرض الدولة الهولندية مبلغا طائلا من النقود وحلمت حياته سام 1814[3]

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد الحداد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ' دار النهضة العربية بيروت، دون سنة النشر ص ص 62،60

(2) عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية،عمليات تقنيات و تطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ص ص 5-6

(3) أسامة كامل ، عبد الغاني حامد، النقود و البنوك ، الناشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين 2006 ،ص ص90 -92

الفرع الثاني: تطور البنوك التجارية.

ترتقي البيانات الأولى للعمليات البنكية إلى عهد بابل في الألف الرابع قبل الميلاد وترجع العمليات البنكية التي تزاولها البنوك حديثا كبادل العملات ، حفظ الودائع، منح القروض إلى عهد الإغريق[2].

ويشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن الأفراد في الماضي كانوا يديعون أموالهم لدى الصاغة مقابل الحصول على شهادات الإيداع لإثبات حقوقهم ، ويحص الصاغة مقابل ذلك على عمولة نظير إتحفاظهم بالأموال المودعة لديهم، وعلى هذا الأساس فالبنوك ورثت عن الصاغة أو الصيارفة وظيفة قبول الودائع. وبفعل توسع نطاق المبادلات التجارية توسع إستخدام الأفراد لشهادات الإيداع. أي حق نقل الملكية ومن ثم فالبنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة إستخدام الشيكات للسحب على الوادائع .ومع مرور الزمن لاحظ الصيارفة أن نسبة كبيرة من اموال المودعين تبقى بحوزتهم بشكل سيولة عاطلة فجاءت فكرة توظيفها وتقديمها للأفراد مقابل الحصول على فائدة، أي ان البنوك التجارية ورثت على الصيارفة وظيفة تقديم القروض مقابل سعر الفائدة.

- اما في العصر الحديث فإن أهم ما مميز البنوك التجارية هو خلقها لوظيفة جديدة تطلق عليها خلف الودائع إذ بإمكان البنوك أن تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها.
- إستقراء للتاريخ البنكي يمكن القول أن البنوك التجارية إستمدت تسميتها من وظيفة تقديم القروض القصيرة لأجل التجار، حتى تمنكه من التسديد والإستثمار في تنفيذ اعمالهم التجارية لكن مع التطور الصناعي والتكنولوجي وبروز اهمية الدور البنكي في الإقتصاد توسعت عملية البنوك لتشمل تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل المشاريع الإستثمارية إلى جانب القروض القصيرة الأجل[3].

---

[2] شاكر القزويني، محاضرات و اقتصاديات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 ، ص 24

[3] بوقموم محمد، دور البنوك التجارية في تمويل الإستثمار- دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، تخصص نقود و مالية، جامعة قالمة، 2004 ، ص ص 9-10

المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية وانواعها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية.

يمكن تعريف البنوك التجارية بانها المنشأة أو الشركة المالية التى تقبل الودائع من الافراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الإئتمانات) قصد الربح.

- وبذلك يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين أو بين المودعين والمستوردين فأكتسب الدور الأهم في الوسط الإقتصادي على مر الزمن .

إذن فالبنوك التجارية هي بنوك الودائع التى تمثل الفرع الثاني من أشخاص النظرية النقدية أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد المصرف المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما . وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانياتها بكشل يمكنها من تادية وظائفها بتقنية عالية ومجزية[1].

- كما أن تعريف البنوك التجارية يدفعنا إلى الخوض في مدلولها اللغوي ومحتواها الإقتصادي .

أولا – المدلول اللغوي.

كلمة بنك أصلها هو كلمة إيطالية "بانكو" و تعني مصطبة و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعني فيمابعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عو تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود أما بالعربية فيقال: صرف وصارف وإصطرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرف والصيرفيين وجمعها صيارفة هو بياع النقود بنقود غيرها والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف. والمصرف هي كلمة محدثة وجمعها مصارف.تعني المؤسسات المالية التي تتعاطى الإقتراض والإقراض ويمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة، ببضع كلمات: هو يقبل الأموال من الذين لديهم أموال قائضة عن حاجاتهم ويعيد تقديمها إلى أخرين يحتاجون لكي يستفيدوا منها[2].

ثانيا:المدلول الإقتصادي:

في واقع الأمر لا يوجد تعريف جامع للبنوك التجارية حيث وردت جملة من التعاريف نذكرها فيمايلي:

---

[1] سلمان بودياب ، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1996، ص ص 113 - 114

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 25

- يعرف البنك التجاري بأنه" المؤسسة التي تمارس عمليات الإئتمان (الإقراض والإقتراض) إذ تحصل على أموال العملاء، وتتعهد بتسديدها عند الطلب أو الأجل وتقوم بتقديم القروض.
- ويعتبر كذلك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز عليها نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين الذين ليدهم اموالا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ولا شك أن هذا التعريف فيه كثير من الصحة فقد إتجه التطور المصرفي عموما إلى إتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية ولم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الإئتمان القصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد وخصم المبيالات وتقديم القروض القصيرة الأجل .إنما ذهب التطور المصرفي إلى كثير من الأعمال والأنشطة.كتزويد الصناعة والهيئات العامة بالإئتمان طويل الأجل اللازم لتمويل رؤوي الأموال وتوسيعها وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية والمشاركة في المشروعات الصناعية[1].
- ويمكن أن نعرف البنك التجاري او بنك الودائع بانه المؤسسة التي يتعامل في الدين أو الإئتمان فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا تحت الطلب او بعد أجل قصير وهذا الإئتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله لأنه يمثل حقا له قبل الغير[2].
- يقصد بالبنك التجاري المئسسات التي تمارس عمليات الإئتمان (الإقراض والإقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على اموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم، وتعتبر عملية خلق الودائع اهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر[3].
- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح. وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية "يقوم بتعبئة" ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد بالإضافة إلى كونها أداة مهمة تمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهليكين من خلال ما تمنحه من ائتمان[4].

---

(1) منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، دون بلد النشر، 2005 ،ص 5
(2) صبحي تادرس قريصة ، اقتصاديات النقود و البنوك، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الإسكندرية ،1990 ، ص 113
(3) ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة الشباب الجامعة، دون بلد النشر ، 2001، ص 273
(4) محمد سعيد انور سلطان ، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ، دون بلد النشر ، 2005 ، ص 14

- تعتبر البنوك التجارية جزء من الجهاز المصرفي ، وتسمى مصارف الودائع لأنها تقوم بعمل أساسي يتيمز بها دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية، هو قبولها الودائع الجارية تحت الطلب والتي هي ديون في ذمة المصرف، وتأخذ البنوك هذه الديون لتوظيفها بصورة قروض للآخرن محققة أرباحا عن طريق الفرق بين أرباح التوظيف وكلفة إيداعها في البنوك، ومن خلال الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة[1].
- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، و البنك التجاري بهذا المفهم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال و على الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء[2] تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة و هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و المهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الداخلية و الخارجية.
- و من بين أنشطة هذه البنوك القروض و الخصم والسلف و تحصيل الأدوات التجارية و شراء و بيع الأوراق المالية و فاتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان و غيرها من الخدمات المصرفية المختلفة[3].
- و إذا تأملنا التعارف السابقة تبين لنا أن البنوك التجارية هي تلك القناة التي تمر عبرها الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي. و أهم ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية هو قيامها بتقديم نوعين من الخدمات وهي :قبول الودائع و تقديم القروض المختلفة لأصاحب الأعمال و الشركات و الأفراد و غيرهم.

الفرع الثاني:أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أربعة أنواع أساسية وفقا لملكيتها و حجم نشاطها و تنظيمها الإداري و تتمثل فيما يلي:

أولا: البنوك ذات الفروع

تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة و هي منظمات تأخذ شكل الشركات المساهمة و تقديم خدماتها المصرفية من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء البلاد و يتم إدراجها بالأسلوب

---

(1) محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية ، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 35
(2) سامر بطرس جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، عمان ،2009، ص 14
(3) محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2008، ص 10

اللامركزي حيث يتدبر كل فرع شؤونه الخاصة به و لا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل العامة و الجوهرية و التي ينص عليها في لائحة البنك.

ثانيا: البنوك المحلية.

يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطه في منظمة جغرافية محددة قد تكون مدينة أو محافظة أو ولاية معينة و يقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة و تتميز بصغر الحجم كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة الحيطة بها.

ثالثا: البنوك الفردية.

هي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص كما أنها تتسم بصغر حجمها و تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة حيت لا تقدر على تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل.

رابعا: بنوك المجموعات.

وهي تشبه الشركات القابضة تنشأ عدة بنوك و تملك معظم رأسمالها و تشرف عليها و تراقب أعمالها و يتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري

خامسا: بنوك السلاسل.

وهي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العامة لها[1].

سادسا: البنوك الالكترونية.

ظهرت هذه البنوك نتيجة العلوم و الاتصال و الإلكترونيك و الإعلام الآلي .فأصبحت هذه البنوك تؤدي خدماتها عبر شبكة الانترنيت و خطوط الاتصال الآلي عبر مختلف أرجاء العالم[2] .

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك التجارية.

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية.

تمتلك البنوك التجارية مجموعة من السمات التي تجعلها تنفرد بخصائص تميزها عن غيرها من البنوك وتتمثل هذه السمات أساسا في:السيولة، الربحية، الأمان

أولا:السيولة: تشكل الودائع تحت الطلب الجانب الأكبر من موارد البنك المالية لذا ينبغي على البنك التجاري أن يكون مستعد للوفاء بها في أي لحظة فتوفر السيولة بالبنك يعني ثقة المودعين فيه.

---

(1) أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي و إلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، 2007، ص ص 17 – 19

(2) محمد بلوني ، العمل المصرفي و حكمه الشرعي ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 16 جامعة منتوري قسنطينة 2001،، ص 14

ثانيا:الربحية: يتمثل الجانب الأكبر من مصاريف البنك في تكاليفه الثابتة:والتي هي في الأصل عبارة عن الفوائد المدفوعة عليها الودائع لذا تعد البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تعرضا بآثار الرفع المالي وهذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنوك التجارية بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بمعدل أكبر والعكس[1]

ثالثا:الأمان: تكون البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية من الطبيعي أن تسعى دائما إلى كسب ثقة المودعين من خلال حرصها على أموالهم والمجسد في طلب ضمانات عند الإقراض.

- كما نجد رأسمال البنوك التجارية بنسبة10% إلى صافي الأصول والذي يوضح صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين أمنهم البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك يصعب عليه تغطية الخسائر التي تزيد عن قيمة رأس المال لأن ذلك يعني التهام جزء كبير من أموال المودعين:

وفي الأخير يمكن إيجاز الأهداف السابقة الذكر في:تحقيق أقصر ربحية ممكنة

- تجنب التعرض النقص الشديد في السيولة اما في ذلك من تأثير على ثقة المودعين
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين[2]
- يتتبعنا لأهم دور للبنوك التجارية وهو الوساطة المالية يمكننا القول أنه على المصرف الوسيط أن يضمن حقوق المودعين الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير السيولة اللازمة. كما أن البنك الوسيط لا يمكنه تحقيق الأرباح إلا من خلال الانتشار في موجودات تولد أكثر قدر من الربحية الأمر الذي يتطلب من البنك أخذ جميع وسائل الحيطة والحذر لمواجهة أي خسائر من خلال محتملة وهذا لا يتحقق إلا من خلال مل يضمنه المصرف من أمان للمودعين[3]

الفرع الثاني:وظائف البنوك التجارية:

هناك عدة وظائف تقوم بها البنوك.وفيما يلي أهم هذه الوظائف[4]

- **خلق نقود الودائع:** تتميز البنوك التجارية بقدرتها على خلق نقود الودائع والتي تشكل جزءا مهما من عرض النقد، ويعتمد ذلك على الحساب تحت الطلب الذي يقوم بفتحه لعمليه.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك في الوقت الحاضر.

- **قبول الودائع بمختلف أنواعها:**وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التجارية وهذه الودائع تعتبر دينا على البنك التجاري وتتألف من ودائع لأجل. الودائع تحت الطلب .تحت إشعار.

---

[1] منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية،العربي الحديث ،الإسكندرية،2003 ،ص10

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة البنوك والمصارف، الوراق للنشر ،عمان، 2000، ص ص56-57

[3] منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، ط2 ، جامعة طنطا دون سنة النشر ص ص10-11

[4] سامر بطرس جلدة النقود والبنوك ، دار البداية عمان، 2008، ص ص 81-83.

- المساهمة في تحويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- نقل الأموال وتحويل العملة للخارج لسداد التزامات العملاء فيما يتعلق بعمليات الاستيراد
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة.
- إصدار صكوك المسافرين لتقليل خطر سرقة الأموال أثناء السفر.
- خصم الأوراق التجارية.

هذا وبالإضافة إلى وظائف أخرى نذكر منها [1]

- ادخار المناسبات
- البطاقة الائتمانية
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية
- تمويل الاسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجرد ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي، يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن طريق المصرف. ويتم ذلك بالطرق الائتمانية.

المطلب الرابع:موارد واستخدامات البنوك التجارية[2]

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته. ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه.

---

[1] فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2000 ص30.
[2] أسامر بطرس جلدة ، مرجع سابق ، ص ص 88-91.

وفيما يلي الميزانية العمومية للبنك التجاري

الجدول رقم(1) الميزانية العامة في 12/31/.....

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
نقد في الصندوق ولدى البنك الأوراق النقدية.	أ-بالعملة المحلية
أ- استثمارات و أذونات الخزينة في السندات	ب- بالعملة الأجنبية
ب- استثمارات في الأسهم.	ودائع التوفير لأجل تحت إشعار.
كمبيالات وشيكات مخصومة	ودائع البنوك الأخرى من الداخل والخارج
سلف وقروض مستغلة	تأمينات نقدية مختلفة
أصول ثابتة بعد الاستهلاك	مخصصات مختلفة
موجودات أخرى	رأس المال المدفوع.
	احتياطي قانوني
	احتياطي اختياري
	أرباح مدورة
مجموع الموجودات	**مجموع المطلوبات**

المصدر:سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص88

الفرع الأول:خصوم أو موارد البنك التجاري:

إن خصوم أ و موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاثة مصادر :رأس المال والاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها. ولا شك أن عند بداية نشاط البنك .فإن اعتماد البنك سيكون على رأس ماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع والودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك ولذلك فإنه عادة ما تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

أولا: الموارد الذاتية: وتشتمل الموارد الذاتية رأس المال و الاحتياطات.

1. **رأس المال المدفوع:** و هو عبارة عن مجموع المبالغ التي يدفعها مساهموا البنك بالفعل مساهمة منهم في رأسماله و يمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات هذا النشاط و ما يتطلب من إنفاق على تسيير أعماله.
2. **الاحتياطات:** يقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ التي تقتطع من الأرباح و لا توزع على المساهمين و توضع جانبا على شكل احتياطي و ذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة و تتألف الاحتياطات من:

- الاحتياط الاختياري.
- الاحتياطي القانوني(الإلزامي).

3. **الأرباح المدورة:** وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري و سميت بالأرباح المدورة لان المصرف يجمعها كل عام و يضيفها للميزانية بشكل دوري.

ثانيا الموارد الغير ذاتية: وتتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها و القروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي إلا أن الجزء الغالب و النسبة الكبرى من الموارد الغير ذاتية تتمثل في الودائع بل إن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية و الغير ذاتية.

- هذا و بالإضافة إلى الاقتراض و الذي يتمثل في موارد أخرى من موارد البنك غير الذاتية حيث أن البنك قد يحتاج إلى موارد إضافية في مواسم معينة فلذلك فإنها تلجأ إلى الاقتراض من بنوك أخرى أو البنك المركزي.

الفرع الثاني: أصول و استخدامات البنك التجاري[1]

يمكن ترتيبها تنازليا من حيث السيولة كما يلي:

أولا المجموعة الأولى: و هي الأصول النقدية و تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الخارجية و تظهر أصول هذه المجموعة في شكلين:

1- **على شكل نقدية لخزينة البنك التجاري:** وتشكل أدوات النقد القانوني و النقود المساعدة من ورقية و معدنية و العملات الأجنبية.

2- **على شكل أرصدة لدى البنك المركزي:** حيث يحتفظ البنك التجاري بنسبة من وديعته في صورة نقدية لدى البنك المركزي.

[1] يزي سيجل ، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ، دون بلد النشر،دون سنة النشر، ص 19

ثانيا: المجموعة الثانية: وتتضمن العناصر الآتية.

1- **الأصول شبه النقدية:** مثل القيم المالية و التي يشتريها البنك من عملائه قبل استحقاقها أو قبل تحصيلها الأرصدة المستحقة على البنوك سواء كانت محلية أو أجنبية.

2- **الأوراق المالية الحكومية:** و تتمثل في أدوات الخزينة و السندات الحكومية و تتمتع هذه الأوراق بدرجة عالية من السيولة لان البنك التجاري يستطيع أن يخصصها أو يقترضها بضمانها من البنك المركزي.

3- **الكمبيالات المقصومة:** وتتمثل في الأوراق التجارية التي يقبل البنك التجاري ضمها للعملاء.

4- **القروض و السلفات:** و هي عبارة عن ائتمان قصير الأجل يمنحه البنك التجاري لتمويل النشاط القطاعي للأعمال و التجارة.

المبحث الثاني: العولمة المالية مفهومها و تطورها.

تعتبر العولمة الاقتصادية السمة الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تقوم بتوحيد قواعد البنوك في سوق بلا حدود و لا قيود، فهي تحث على نطاقين رئيسيين تتبلور فيهما بقوة في مجال الإنتاج فيما يطلق عليها عولمة الإنتاج و التي يغذيها اتجاهين أساسيين، ويعبر الاتجاه الأول عن عولمة التجارة الدولية واتفاقات تحرير الدولية، و يعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة بشكل ملحوظ و هناك الاتجاه الثاني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يزداد بمعدل أسرع من معدل نمو التجارة العالمية.

أما النطاق الثاني فهو نطاق خاص بالعمولة المالية الذي يعبر عنها النمو السريع للمعدلات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي الحادة[1]

و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول : نشأة و مفهوم العولمة المالية.

الفرع الأول: نشأة العولمة المالية[2]

ظهر انقسام في أواسط المفكرين حول تحديد نشأة العولمة المالية، فالبعض يعتقد أنها حديثة العهد نسبيا لا يتجاوز عمرها الأربعين سنة ويرجع بدايتها إلى مرحلة تدويل التمويل غير المباشر(1900–1979) وصولا إلى مرحلة التحرير المالي، والبعض يرى أنها نتيجة حتمية للتقدم التكنولوجي الذي حدث في فترة الستينات أو ما يسمى بالثورة الثالثة نتيجة لتفجير العديد من الإبداعات التكنولوجية مثل: الكمبيوتر، الهواتف الخلوية، التيلكس، الفاكس، السنثيت التجاري، التي كان لها دور كبير في إبراز أهمية المعلومات والجانب الخدمي في مردودية المؤسسات الصناعية مما دفع بهذه الأخيرة إلى الاتجاه نحو الاستثمار في المنتجات الالكترونية على حساب الصناعات الثقيلة، وهذا ما ولد الحاجة الملحة لرؤوس الأموال من أجل تلبية هذا الاستثمار ومتطلباته من البحث العلمي والتنمية.

إن هذه الآليات الجديدة قد أدت إلى تركيز وجمع رؤوس الأموال في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع مردودية تلك الاستثمارات، وكانت النتيجة الأولى لهذا التركز هو ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار ابتداءا من لندن إلى بقية تلك الدول الأوروبية وتعد هذه الأسواق المالية من البذور الأولى لظاهرة العولمة المالية التي لم يسبق لها مثيل.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ،ص 41

[2] براهمية أمال،التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة و انعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة تخصص نقود و مالية ، جامعة قالمة 2004،ص28

الفرع الثاني: مفهوم العولمة المالية:[1]

العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التحرير والانفتاح الماليين، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت في تأثير متبادل .

وقد تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر غير لأنها عرفت انتشارا كبيرا ينجي نظام تقويم أسعار الصرف وإزالة القوانين الردعية للنظام المالي على المستوى الداخلي والخارجي، وإلغاء الوساطة المالية التقليدية، وإزالة كافة الحدود بين الأسواق المالية عبر العالم.

المطلب الثاني: مراحل ظهور العولمة المالية:[2]

يمكن حصر مسيرة العولمة المالية في ثلاث مراحل هي في صيرورة وحالة تطور مستمر :

الفرع الأول: مرحلة العالمية المالية غير المباشرة (تدويل التمويل غير المباشر):

من 1960 إلى 1979 وتميزت بـ:

- ظهور وتوسيع أسواق الاورو والدولار بدأ من لندن ثم بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية (التمويل بوساطة بنكية).
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الاسترليني والدولار) وذلك مع نهاية عشرية الستينات.
- انهيار نظام بروتن وودز في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق أسعار الصرف المرنة.
- اندماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة فاقت احتياجاتها من التمويل .
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وظهور أسواق للأدوات المالية المشتقة وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة.

الفرع الثاني: مرحلة الإخلال بالقوانين والحرية المالية(مرحلة التحرير المالي):

من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية السوق على غرار اقتصاد السوق صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية وتحرير القطاع المالي.

---

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص2

(2) بن يوب فاطمة ، العولمة المالية – جذور واقع وآفاق- ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، ، تخصص نقود مالية، جامعة قالمة، 2004، ص 8 – 12.

- رفع الرقابة على رؤوس الأموال لتغطية عملية التحرير المالي.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود.
- توفير مجال أوسع بالنسبة لموظفي رؤوس الأموال إذ أدى فتح هذه الأسواق أمام المستثمرين الأجانب .
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراءات المزا حجة* الدولية في أسواق السندات.
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار بهدف تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي :

- تحرير أسواق الأسهم مما سمح بربطها وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداءا من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية .
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية بمختلف أجنحتها وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة وتوسيع التمويل المباشر وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فان هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم وجعلته قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايير من الدولارات في ثوان معدودة، ومنع زيادة الإيداعات المالية ينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط كبير منه بواسطة الأدوات المالية أو يعرف بالتوريق* .

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تسارع العولمة المالية:

إن العولمة المالية لما تعكس من زيادة في تدفقات رؤوس الأموال تحمل معها مخاطر جمة وأزمات متعددة، مثلنا قد تحمل معها الفوائد والمزايا، ولذا فان الإحاطة السليمة بمدى فاعلية العولمة المالية للميلاد النامية و التحوط ضد مظاهرها، يتطلب أيادي ذي بدء الإحاطة بالعوامل المسببة لها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

* عملية شراء وبيع في آن واحد للفس الورقة المالية من سوقين مختلفين والاستفادة من الفرق في السعر من حيث يشتري من البورصة التي يكون فيها سعر الورقة منخفضا ويبيع في بورصة أخرى بسعر أعلى.

* ويقصد به تحويل الاصول غير السائلة والمتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين الى اوراق مالية قابلة للتداول ومثال ذلك قروض الاسكان التي شاع تحويلها الى أوراق مالية وغيرها.

الفرع الأول:صعوبة الاختلالات و عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي[1]

- أدى ظهور الفائض في ميزان الصفقات التجارية للكثير من الدول إلى توزيع حركة رؤوس الأموال بين الدول من خلال عملية التحويل الدولية للادخار و عرفت التدفقات النقدية ثلاثة مراحل أساسية:-ازداد نشاط حركة الأموال-مسار شمال -جيوب نتيجة الصدمتين البتروليتين (1974-1978).
- ظهور أزمة المديونية للدول النامية (1982-1983) حيث أصبحت حركة الأموال متوقفة بسبب ضعف اقتصاديات الدول النامية و ارتفاع معدلات أسعار الفائدة و الدولار مما رفع من أعباء خدمة ديونها فأصبح المسار الجديد شمال- شمال بحيث اتجهت الأموال إلى اليابان و اروبا لتمويل العز الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: صعود الرأسمالية: [2]

إن النمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية و المتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية من خلال تنوع أنشطه و زيادة حجم تركيزه، كان له دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية.

و على الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثر لما يقدمه من موارد مالية لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية و هو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة و لها آلياتها و دورتها الخاصة و لم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.

و قد ارتبط هذا النمو للرأسمالية أيضا بظهور الاقتصاد الرمزي و هو اقتصاد تحركه رموز الثورة المعدنية التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية و عبر الحدود دون أي قيود، و تأثر فيه تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعر الصرف، موازين المدفوعات، معدلات البطالة، و المستويات العامة للأسعار كما انه يتأثر بالشائعات و العوامل الفنية.

الفرع الثالث: وجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال[3]

حيث أصبح هناك أحجاما متزايدة مع المدخرات و الفوائض على مستوى الأسواق المحلية في الكثير من الدول حيث عجزت تلك الأسواق عن استعابها و بالتالي اتجهت تلك الفوائض تبحث عن

---

(1) شعابنية رزيقة: التوريق المصرفي للديون،الاطار و الممارسة، دراسة حالة الدول النامية مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،تخصص نقود و مالية ،جامعة قالمة 2006 ص ص 3، 5.

(2) شذا جمال خطيب،العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي النشر و التوزيع،عمان 2008 ص 20

(3) -رمزي زكي،العولمة المالية،الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، الكويت،1999، ص ص63 .64

فرص أفضل للاستثمار في أسواق المال الخارجية نظرا لزيادة العائد و هو ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية.

و من ناحية أخرى أدى الانخفاض الذي طرا على أسعار الفائدة و تباطؤ النمو في الدول المتقدمة إلى خروج رأس المال منها للبحث عن معدلات عائد أعلى في دول أخرى

الفرع الرابع: ظهور الابتكارات المالية [1]

حيث بدأ بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي جذبت الكثير من المستثمرين و هو ما أدى إلى نمو العولمة المالية فالمشتقات و المبادلات و المستقبليات و الخيارات كلها تتطور بسرعة و تعمق العولمة المالية حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة و واسعة من الاختيارات أمام المستثمرين في مجال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفرع الخامس: التقدم التكنولوجي[2]

لعب دورا كبيرا في التغلب على الحواجز الزمنية و المكانية و إلى إحداث اندماج و تكامل الأسواق المالية من خلال أجهزة الكمبيوتر و الفضائيات و شبكة الانترنيت، و هذا ما أدى إلى زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى آخر فعبر شبكة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات الحديثة سمح بمعرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية و المقارنة بينها و اتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع و شراء و انجاز المعاملات في أسرع وقت ممكن.

الفرع السادس: اثر التحرير المالي المحلي و الدولي [3]

يعتبر التحرير المالي ظاهر حديثة نسبيا، لكنها أسهمت باضطراب قاس و خسائر اقتصادية في العديد من البلدان الناسية التي اندمجت في الأسواق المالية فقد سلكت رؤوس الأموال الموجودة و السماح للمصارف و الشركات الخاصة بأخذ قروض بالعملة الأجنبية و السماح بالتجارة بعيدا عن عملاتها المحلية، و بقيام هذه الدول برفع نظامها و تحررها من حسابات رؤوس أموالها قد عجزت العديد منها بالدفاع عن نفسها نتيجة لنفقات النقود الدولية الضخمة و التي كبدت أحجامها بشكل مذهل في العهدين السابقين و من السندات و المؤسسات الجديدة التي نشأت في مجال المصارف المالية.

الفرع السابع: نمو سوق السندات [4]

حيث لوحظ أن جزء كبير من عمليات شارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات و تداولها في تلك الأسواق و على سبيل التحديد السندات الحكومية

---

(1): عبد المطلب عبد الحميد العولمة و اقتصاديات البنوك مرجع سابق، ص ص 63 - 64

(2) : موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net

(3) :مارتن خور العولمة إعادة نظر سلسة عين ،دار العالمية للكتاب دون دار نشر 2003 ص 28 . 18

(4) : عبد المطلب عبد الحميد العولمة و اقتصاديات البنوك مرجع سابق، ص 64

© تاريخ الطبع

التي تغير جوهر سوق السندات عموما، فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

الفرع الثامن: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية[1]

يمكن حصر أهم التغيرات التي حدثت نتيجة إعادة الهيكلة في حدث محسوس في أعمال البنوك حيث توسعت دائرة أعمالها المصرفية محليا و دوليا. فالمصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الاقتراض المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة بل من الأصول المدرة للدخل (السندات)

- دخول الشركات المالية الغير مصرفية مثل شركات التأمين و صناديق المعاشات و صناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة.
- عمليات الاندماج و الاستحواذ بين المؤسسات المالية حيث لم يقتصر الإدماج على السوق المحلي بل تعداه إلى الدولي و هذا ما سوف يؤدي إلى زيادة المنافسة في سوق الخدمات التمويلية.

المطلب الرابع مزايا و عيوب العولمة المالية:[2]

الفرع الأول: مزايا العولمة المالية:

تختلف منافع العولمة المالية حيث الوضعية الاقتصادية الكلية للدولة، فما ينظر إليه على أنه ميزة من قبل الدول المتقدمة قد لا يمثل نفس الشيء بالنسبة للدول النامية، ويمكن و يمكن تلخيص أهم مزاياها في النقاط التالية:

- الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الوصول على الأموال لتغطية العجز في الموارد المحلية بسبب انخفاض معدل الادخار مما ينعكس إيجابا على الاستثمار المحلي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدل الادخار المحلي بسبب تحسن أسعار الفائدة الحقيقية عن طريق آليات السوق مما نتج عنه زيادة الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية.
- تكوين مستويات عاليه من الاحتياطات الدوليه نتيجه تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل.
- الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب تحسن الوضع الاقتصادي الذي يسمح بالاستثمار المربح.

---

(1) :جبار محفوظ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس 2001 ص ص 241 - 242

(2) :أسيا سعدان تأهل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة تخصص نقود و مالية جامعة قالمة 2006 ص ص 9 - 12

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي عادة ما تنقل معها البنى التحتية اللازمة لإنشاء فروع الشركات وما ذلك من أثر في إحداث التنمية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب احترام المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين، وميل الحكومات للتمويل عن طريق طرح سندات في أسواق دولية تتمتع باسعار فائدة متحفظة، في حين يميل القطاع الخاص إلى التمويل الأجنبي بسبب اقتطاع كلفة التمويل من الضريبة على الأرباح، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة المحلية لزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.

الفرع الثاني: سلبيات العولمة المالية:

حملت العولمة المالية معها الكثير من المخاطر، يتجلى أهمها فيما يلي:

- التقلبات المفاجئة للاستثمارات الأجنبية خاصة استثمارات المحفظة المالية مما يتسبب في رفع سعر صرف العملة الوطنية وعجز الميزان التجاري وكذا ارتفاع أسعار الأصول خاصة الأراضي والعقارات.
- التعرض لهجمات المضاربة القوية التي من الصعب مواجهتها بسبب تقويم العملات وفتح المجال للمضاربين في غياب الرقابة الحكومية والى جانب ذلك انفجر أيضا تداول الأوراق المالية بأنواعها، والاستفادة من فارق التوقيت لفتح البورصات حيث أصبح التداول على مدار الساعة.
- دخول الأموال القذرة أو يعرف بغسيل الأموال، حيث ظهرت مؤخرا شركات استثمارية تساعد أصحاب الأموال المجهولة المصدر على غسل أموالهم نظير عمولات متفق عليها، وحسب التقديرات فان حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا في النظام المال العالمي يعادل 2 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- مخاطر تعرض البنوك لأزمات، حيث شهدت عدة بنوك عالمية انهيارات كبيرة أهمها إعلان السلطات الألمانية إغلاق بنك (Herstatt) في 26 جوان 1974، وفي نفس السنة أفلس بنك(Franklin national) إضافة إلى انهيار أكبر بنك ايطالي سنة 1982 Banco Ambrosiance ، وفي سنة 1985 شهدت أمريكا إفلاس بنك Coutimental illinais . إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث أن تحديد سعر الفائدة يرتبط بحركة رؤوس الأموال، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فان رؤوس الموال المحلية تكتسب حرية التحرك إلى مناطق ذات العائد الأكبر.

- دورية وتكرار الأزمات المالية المرافقة لحركات التحرير المالي نذكر منها أزمة المكسيك 1982، الأرجنتين 1994، أزمة تيلند1997، روسيا1998، البرازيل1999 ...
- ولذلك يمكن القول أن العولمة المالية سلاح ذو حدين، فجني ثمارها وتعظيمها لن يتم إلا من خلال تحمل مخاطرها وتقليصها.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في أعمال البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى الاستجابة مع المتغيرات والمستجدات التي تحدث على الساحة الدولية من خلال دعم تواجدها وتدعيم دورها الحيوي في تنمية النشاط الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية حتى لا تفقد ميدان عملها، ومن أهم هذه الاتجاهات الحديثة نجد :

المطلب الأول: خوصصة البنوك:

الفرع الأول: مفهوم الخوصصة:

لا ينبغي أن ينظر إلى الخوصصة على أنها إيديولوجي معين، وإنما باعتبارها إجراءا عمليا الهدف منه إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ورفع مستوى أدائها وإصلاح أوجه الخلل الإداري والمالي والفني فيها من خلال تحويل ملكيتها للقطاع الخاص وتحويل إدارتها إليه، فلا غنى لأي اقتصاد وطني عن توزيع النشاط الاقتصادي بين كل من القطاع العام والخاص وذلك مهما اختلفت الفلسفة السياسية والاقتصادية للمجتمع.[1]

- وفي الواقع أن سياسة الخوصصة مست العديد من الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية سواء متقدمة مثل: بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، أو دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية[2].
- للخوصصة مفهومان: أحدهما واسع والآخر ضيق، والأول هو خوصصة الإنتاج وذلك بتأجير أو بتسليم إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة وإيجار، أما الثاني فهو خوصصة الملكية وذلك بنقل ملكية المؤسسات العامة كليا وجزئيا عن طريق بيعها للقطاع الخاص.[3]

- يمكن تحديد المقصود بخوصصة البنوك من خلال نوعين من الخوصصة يحكمها أساس تشريعي أو قانون يمكن ايضاح ذلك من التحليل التالي :

---

(1) سعد الرخ، دور الأسواق المالية العربية في تنفيذ برامج الخصخصة، مجلة البورصات العربية، دوت بل النشر عدد : 20 أوت1977 ص23.
(2) عبد السلام بن جدو، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة 2005 ص224
(3) عبد الباسط وفا محمد محسن ، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات قطاع الأعمال العامة إلى الملكية الخاصة، دار النهضة العربية، مصر ،1996، ص197، 198

أولا: خوصصة البنوك المشتركة :

يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك وشركات التأمين التي تشكلها إلى تقليص نسب المساهمة ومن ثم بيع هذه البنوك جزئيا وكليا، مستخدمة في ذلك سوق المال، وبالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر.

ثانيا: خوصصة البنوك العامة:

المقصود بخوصصة البنوك العامة هو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع وتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج [1]

الفرع الثاني: أهداف الخوصصة :

هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخوصصة نلاحظها فيمايلي:

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية .
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.
- ترشيد الاتفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية .

الفرع الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك:

إذا كان هناك أهداف خوصصة البنوك فان هناك العديد من المحاذير و الضوابط التي تتكفل نجاحها و لعل أهمها:

- لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك على الخوصصة.
- أن تكون الخوصصة جزئيا و تتم تدريجيا خاصة إن البنوك العامة لها أنواع الملكية.
- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته و فعاليته.
- إن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمة سعر الصرف و تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي.
- العمل على تطوير الجهاز البنكي ليكون أكثر تكيف مع العولمة من خلال التوسع في استخدام احدث أدوات التقنية البنكية.
- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق الأرباح و مواجهة المخاطر و زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي البنكي ككل[2] .

---

(1) www. lrmo .com/ ar/ nus/ viérccimc.08.03.2010:

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ،مرجع سابق ،ص ص 72 -74

المطلب الثاني:الاتجاه نحو البنوك الشاملة.

الفرع الأول: تعريف البنوك الشاملة

اختلف الكتاب في وضع تعريف دقيق للبنوك و تعددت تعاريفهم و انقسمت بين مفهوم ضيق و آخر واسع.

- البنوك الشاملة هي بنوك غير متخصصة في نشاط معين بالذات بل تؤدي العمليات المصرفية التقليدية و الخدمات المصرفية بالإضافة إلى العمليات خارج بنود الميزانية و التي تحقق منها دخل و تعمل هذه البنوك محليا و عالميا[1].
- البنوك الشاملة هي مؤسسة إقراض تمارس العديد أو كل العمليات المصرفية في آن واحد و هي بذلك تتواجد على مستوى عدد كبير من الأنشطة محددة حسب العملاء، المنتجات، المقاطعات الجغرافية او التكنولوجيات المستخدمة[2].
- يعرف البنك الشامل بأنه بنك مؤهل للقيام بكل الأنشطة المرتبطة بالصناعة المالية سواً على المستوى الوطني أو الدولي و يعبر عليه بكونه بنك يقدم كل الخدمات و الذي أنشطته هي المصرفية الكونية.
- البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات[3]
- يمكن تعريفها بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تستدعي دائما إلى تنويع مصادر التمويل و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحث تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال[4]

الفرع الثاني: أعمال البنوك الشاملة

تتمثل أعماله في النواحي التالية:

- تقوم البنوك الشاملة بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة ، كما أنه تطلع بعمليات الصيرفة الاستشارية في مجال الإصدارات جديدة للأوراق المالية ، وتقديم خدمات الوساطة المالية .

---

(1) : رشدي سبالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة و تطور دور الجهاز المصرفي المصري ،دون دار النشر، مصر، 2000، ص 60
(2) عبد السلام بن جدو: مرجع سابق، ص 3
(3) منير إبراهيم هندي: مرجع سابق ص 59
(4) عبد المطلب عبد الحميد : العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص 65

- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها، كما يقوم بمجموعة من الوظ
المساهمة في الشركات التي يؤسسها شراء الأسهم في الشركات قيد خصخصة
الدراسات وتقدين استشارات اللازمة للخصخصة والتقييم ، شراء سندات الشركات المساهمة وذلك ف بحالة الخصخصة وإنشاء شركات الاستثمار والشركات القابضة والصناديق وتأسيس المشروعات العربية المشتركة.
- تقديم قروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن، واثر ذلك على تطوير السوق المالية، تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات، وتنويع المحفظة الافتراضية والاستثمارية للمصرف وتسير القروض المصرفية في السوق المالية.

الفرع الثالث:إيجابيات ومزايا البنوك الشاملة:

- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف
- التنويع القطاعي بمحفظة القروض والاستثمارية وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل.
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات والمطلوبات فيما فيها على سبيل المثال وإدارة الفجوة، الهامش والفارق.

زيادة توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.

- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك.
- يمكن للبنك الشامل إذا ما أرادت الدولة تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين والحصول على الدعم منها مقابل ذلك التخفيض وذلك دون الحاجة لوجود مصرف قطاعي متخصص يؤدي هذه المهمة[1]

المطلب الثالث: الاندماج المصرفي

الفرع الأول:تعريف الاندماج المصرفي[2]

- الاندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من بنك واحد ذو كيان واحد وينطوي الاندماج على عملية مالية تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى يتخلى البنك المندمج عادة عن ترخيصه ويتخذ الكيان الجديد اسما جديدا يكون عادة اسم المؤسسة الدامجة.

الفرع الثاني:شروط الاندماج المصرفي:[3]

هناك عدة شروط يجب أن تتوفر هي:

---

(1) صلاح الدين محسن السيسي ، قضايا اقتصادية ومعاصرة ، دار الغرب للنشر والتوزيع القاهرة ، دون بلد النشر ، ص ص 65-66

(2) عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك مرجع سابق ص38

(3)محمود احمد التوني،الاندماج المصرفي،دار الفجر للنشر والتوزيع،دون بلد النشر،2007،ص61

- أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية للترحيب به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عمليات الاندماج
- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلاقة التجارية ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي يتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها.
- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات.
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للاندماج المصرفي.

المطلب الرابع: تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:[1]

تعتبر إلا اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS الإطار المرجعي لاتفاقية تحرير الخدمات المالية والتي تهدف إلى توسيع نطاق التجارة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالخدمات إلى جانب اكتمال النظام التجاري الدولي فالأمر لا يتعلق أساس بتحرير هذا النشاط من عوائق و التعريفات الجمركية مثلما هو الحال بالنسبة لتحرير تجارة السلع وإنما تحرير هذا النشاط من العوائق غير التعريفية والعوائق التنظيمية الداخلية والتي تمنع بصرفة مباشرة ومؤثرة التوسع في الأسواق وزيادة الصادرات والواردات من الخدمات كون هذه الأخيرة لا تواجه في معظم الأحيان مشكلة تخطي الحدود والتعريفات الجمركية.

الفرع الثاني: آثار وتحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مما لا شك فيه أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف يكون لها انعكاسات ايجابية وسلبية على تجارة الخدمات المالية ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم نذكر منها:

أولا: الآثار الايجابية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وتعميق المنافسة من عمليات الخصخصة.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي بها عجز فيه وهذا ما يخدم الطرفين في نفس الوقت[2]
- تدفق التكنولوجيا العالمية الحديثة للسوق المحلية

---

(1) أميا سعدات، مرجع سابق ص 32

(2) طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك ،الدار الجامعية الإسكندرية .2003 ،ص28

- إتاحة الفرصة للبنوك لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة
- انفتاح الأسواق على بعضها سيخضع حركة هذه الأسواق للتفاعل الحر بين العرض والطلب مما سيؤدي إلى تحديد سعر التوازن لهذه الخدمات[1]

ثانيا: الآثار السلبية والتحديات المنبثقة عن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية[2]

- صعوبة المنافسة المتكافئة وذلك لسيطرة البنوك والمؤسسات المالية الدولية الرائدة على السوق المحلية والدولية.
- اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط بما يحمله من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة.
- كثرة البنوك والمؤسسات المالية وسط سوق يتميز بالوفرة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع البنكي.
- التعرض للأزمات سواء البنكية أو المالية والتي مست اقوي البنوك على الساحة الدولية الو.م.أ، كندا ، روسيا
- التأثير السلبي والمباشر على الاستقرار المالي حيث أصبحت التدفقات النقدية أكثر قابلية للتقلب
- تزايد التعامل مع المشتقات البنكية والتي تعتبر ذات مخاطر سوقية كبيرة إلا أن الواقع أثبت أن هذه الأدوات اقل مخاطرة مقارنة بالأنشطة التقليدية للبنوك.

المطلب الخامس:الصيرفة الالكترونية:

الفرع الأول:مفهوم الصيرفة الالكترونية:

يمكن تحديد العمل المصرفي الالكتروني بأنه يضم كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية (الهاتف،الحاسوب، الصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها ...) وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية [3] هذه الأخيرة تستند على الركائز الالكترونية من خلال تنظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان بأقل كلفة وأسرع وقت واقل جهد للعملاء، لذلك فان العمل المصرفي يتصف بالمرونة من خلال زيادة وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية [4]

---

[1] محمود احمد التوني، مرجع سابق ص25

[2] عبد المطلب عبد الحميد العولمة ،اقتصاديات البنوك. مرجع سابق ص ص 135.136

[3] أحمد سفر ، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية المؤسسة الحديثة للكتاب. لبنان 2006 ص ص 92-93

[4] ناظم محمد نوري الشمري . عبد الفتاح زهير العبدالات ، الصيرفة الالكترونية دار وائل للنشر .عمان .2008.ص29

الفرع الثاني:مميزات الصيرفة الالكترونية:[1]

- التصاعد المتنامي في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية الالكترونية.
- التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرامج.
- افتقار الإدارة والعاملين في المصارف إلى الخبرة الكافية في قضايا التكنولوجيا ومخاطر الصيرفة الالكترونية.
- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية لتوفير خدمات معينة إضافة إلى التحالفات والمشروعات المشتركة الجديدة مع مؤسسات غير مصرفية.
- تنامي الطلب على البنى الأساسية الشاملة للتكنولوجيا وإمكانية التداخل بين العمليات.
- تصاعد إمكانية الاحتيال والغش تبعا لغياب الممارسات الملية بالنسبة للتأكد من هوية العميل وشرعيته على الشبكات المفتوحة مثل الانترنت.
- الغموض وعدم التأكد من الأعمال المصرفية الالكترونية من الناحية القانونية والتشريعية.
- نشوء مشكلات تتعلق بخصوصية العميل والمخاطر الوفائية أمام المصارف.
- التساؤلات حول كفاءة وفاعلية الإفصاحات المباشرة والفورية التي يمكن أن تقود العملاء إلى مغادرة مواقع بعض المؤسسات تقلل من سرعة إدراج أو إنزال المعلومات على المواقع وصفحات " الواب".

[1] احمد سفر ،مرجع سابق، ص ص 109-110

خلاصة الفصل:

أدى النمو الهائل للأسواق المالية الناجم عن سياسة التحرير والتنوع في أدوات الاستثمار وتوسع عمليات المتاجرة بالأصول عموما إلى تضاؤل الطلب على خدمات البنكية التقليدية، الأمر الذي دفع البنوك التي قادت النشاط الاقتصادي لسنوات طويلة إلى البحث عن هوية ودور تسترجع من خلاله مكانتها فاتجهت إلى تنويع مصادر أموالها واستخداماتها من خلال ما يعرف بالبنوك الشاملة، إلى جانب التكتل في كيانات كبيرة لمواجهة المنافسة القائمة فيما بينها من جهة، وفيما بينها و بين المؤسسات المالية الأخرى من جهة ثانية، كما حصرت على بذل جهود عديدة بمسايرة التطورات التكنولوجية بالاستفادة من احدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسيابها إلى العميل بدقة وسهولة ويسر وبما يفتح الباب إلى شيوع استخدام بطاقات الدفع والائتمان المالية التي تمهد الطريق نحو انتهاء مفهوم النقد الورقي والمعدني وبروز مفهوم النقد الالكتروني أو الرقمي، ليتعدى الأمر ذلك بنشوء البنوك الالكترونية التي نجدها في البيئة الافتراضية لا في الواقع الملموس.

الفصل الثاني

الأسس النظرية

للتنمية الإقتصادية

تمهيد:

في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تشكلت أهم ملامحه من بداية التسعينات من القرن الماضي بدر ما يسمى بظاهرة العولمة التي أصبحت انعكاساتها واضحة على مختلف جوانب الحياة المعاصرة الاقتصادية السياسية والاجتماعية وذا كانت هذه الظاهرة نتاجا لثورة المعلومات والاتصالات والتقدم العلمي والتكنولوجي والسعي الدائب نحو تحرير التجارة الدولية فإنها أصبحت ذات الوقت تتمثل تحديا بالغ الأهمية يواجه مسيرة التنمية في الدول المتخلفة يحتم عليها إعادة صياغة استراتيجيات التنمية بها مما يتلاءم مع المعطيات الجديدة لهذه الظاهرة وإزالة العقبات الكامنة فيها وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية الموجودة وذلك من خلال اختيار المنهج والطريقة المثلى التي تناسب أوضاع وبنية الدول الاقتصادية.

– من خلال هذا الفصل سنحاول استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث رئيسية.

–**المبحث الأول:** مفاهيم علمية حول التنمية الاقتصادية

– **المبحث الثاني:** أساسيات التنمية الاقتصادية

– **المبحث الثالث:** ميكانيزمات التنمية الاقتصادية

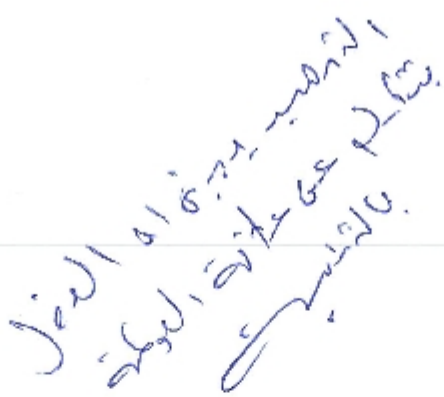

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الاقتصادية مشكلة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ ح ع متعددة دراستها ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية[1]

ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي. أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى مثل التغيير في هيكل الاقتصاد بحيث ينقلص النصيب النسبي للزارعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه.

إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد ارتفعت أصوات عديدة تعبر عن عدم الرضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على أساس مستوى الدخل. وتمت مع الوقت صياغة مفاهيم أخرى نعرض لأهمها في هذا البند:

أولا: مؤشر التنمية الاقتصادية:

في ضوء الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية و التأكيد المتزايد على أهمية العناية بالعنصر البشري بصفته المحدد الرئيسي لكفاءة أداء الاقتصاد الوطني ثم وضع مؤشر مركب "أطلق عليه اسم مؤشر التنمية البشرية" وهذا المؤشر يأخذ متغيرات في الحسبان هي:

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع

مستوى الرعاية الصحية

ثانيا:التنمية المستدامة(أو المتواصلة)

في الفترة الأخيرة أصبح شائعا تناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توصيفها ووضع خصائص إضافية لها والمصطلح الذي يتزايد استخدامه في الوقت الحالي هو التنمية المستدامة (أو المتواصلة أو المطردة) ويصار إلى استخدام هذه المصطلحات كترجمة للمصطلح الانكليزيsustaimable ولم يستقر الاستخدام بعد على واحدة منها ويقصد بها صورة عامة الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند إحداث التنمية وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر أنها تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلويثها حيث أن هذا يؤثر سلبا على التنمية ذاتها في المستقبل.

---

[1] اليامن بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ،المجلد الرابع الدار العربية للعلوم ، بيروت،2006 ص ص49-25

أي ان أبعاد التنمية المستدامة هو مراعاة الترابط بين البيئة ويظهر ذلك في أربعة مجالات رئيسية هي :

-إدماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة

- تحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وآليات السوق

- إنشاء المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة

- وضع إطار قانوني وتنظيم فعال للحفاظ على البيئة مع عدم إهمال التنمية

ثالثا:التنمية الشاملة

ويغلب على الدول النامية الطابع الزراعي كما سبق القول في حين تتميز الدول المتقدمة بغلبة النشاط الصناعي فيها ولذلك عرف البعض التنمية على أنها التنمية الصناعية كما ركزت دول نامية كثيرة عند صياغة برامجها الإنمائية في الخمسينات والستينات على التصنيع مع إهمال قطاع الزراعة ولكن هذه التنمية الجزئية لم تتحقق ما كنت تصبو إليه هذه الدول من آمال وتبين لها أن التصنيع الكفء يتطلب عدم إهمال قطاع الزراعة بل ضرورة إعطائه الاهتمام الكافي

رابعا:مسميات أخرى

اعتمدت مسميات أخرى للتنمية يمكن ذكر بعضها وتعريفها بإيجاز شديد. ومن هذه التسميات مصطلح"التنمية المستقلة" التي تقوم على الأخذ باعتبار إمكانات الدولة المعنية وتراعي السمات الخاصة بها كما أكد البعض على مبدأ "الاعتماد على الذات" عند إحداث التنمية وهي التنمية التي تغطي الأفضلية للإنتاج الذي يشبع الحاجات الضرورية لأفراد الشعب وتركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكفاءة اليدوية.

الفرع الثاني:تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1]

ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005،ص43

[2] محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003ص17

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1]

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يعني شيئا أكثر من النمو الاقتصادي فهو لا يقتصر فقط على تحقيق نمو اقتصادي بل يتضمن إلى جانب ذلك إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والذي يتضمن أيضا تغيير جذري في السلوك الاقتصادي للأفراد وفي أسلوب الإنتاج السائد[2]

قد تعددت وتباينت الآراء حول تعريف التنمية الاقتصادية وتفرعت المفاهيم الخاصة بها فيعرفها البعض بانها السياسات والإجراءات الوطنية المعتمدة والمتمثلة في إحداث تغييرات جذرية في هيكل وبنيان المجتمع وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بحيث يستفيد منها جميع افرد المجتمع[3]

والبعض الأخر يعرفها على أنها " مجموعة الوسائل المرسومة" الرامية إلى زيادة كمية العناصر المنتجة[4]

كما تعرف على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن

وتعرف أيضا" التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية[5]

وهناك تجديد وتعريف آخر للتنمية الاقتصادية فهي تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وان أهم تغييرين أساسيين في الهيكل الاقتصادي هما ارتفاع أسهم الزراعة وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف بالإضافة إلى إن الدول التي تتضمن عميلة التنمية الاقتصادية تمر عادة بمراحل تزايد النمو السكاني ثم تناقصه[6]

فمهما تنوعت واختلفت التعاريف فان جوهر التنمية الاقتصادية يكمن في عملية تغيير شاملة وتكامله اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو متكامل ومستمر في اقتصادياتها ومحسن الظروف ومستوى حياة الإنسان أي أنها"تلك العلمية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل في الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة لكل بلد وتشمل نمو القطاعات في مجموعتها"[7]

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياته سياستها الدار الجامعية الإسكندرية 2003 ص20

(2) صبحي تاورس قريصة مذكرات في التنمية الاقتصادية الدار الجامعية الإسكندرية دون ذكر السنة ص66

(3) صالح صالحي المفهوم التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دار الفجر الجزائر

(4) مهدي حسن زويلف،سلمان احمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية،دار مجدلاوي،عمان،1993،ص ص6-7

(5) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة الجزائر، دون ذكر السنة، ص ص 50-53

(6) عبد الله محمد، قيم السيد التنمية في الوطن العربي ،دار الكتاب الحديث

(7) عادل سعد نحو تحقيق تنمية فلاحية سياحية ذاتيا مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة تخصص نقود قرمانية ،جامعة قالمة دفعة 2004 ص ص 10-2

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية:

إن للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للشعوب الساعية لتحقيقها ومن هذا فان التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها ولكنه وسيلة لتحقيق غاية أخرى ومنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون موضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة نامية:

-زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية والمتدهورة ألا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية حيث أنا الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة[1]

-تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي هذا التفاوت يميل وضع الأفراد في طبقات مما يولد الغالبية شعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية[2]

---

[1] اشرف سُليمان حمبسة، الصوفي التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2004) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة دفعة 2006 6400

[2] محمد عبد العزيز عبد الرحمن، احمد سري مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة النشر، ص 66

-التوسيع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة كذلك فان بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقه على حسب إستراتجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه و حاجته. إلا أن لكي تتمكن الدولة النامية من تحقيق تلك الأهداف يجب أن توفر لديها عدة متطلبات أساسية للتنمية.[1]

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية.

إن الحقائق التي اشرنا إليها فيما سبق والتي توضح لنا الفجوة الكبيرة بين التقدم والتخلف الاقتصادي هي التي تدعو إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية.

ليس من الغريب أن تتجه الكثير من مجهودات الاقتصاديين في أنحاء العالم المختلفة في العصر الحاضر نحو بحث مشكلة التنمية الاقتصادية في تلك البلاد المختلفة أو النامية والتي تمثل الأغلبية الساحقة في المجتمع العالمي ولكن المجهودات المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية لم تقتصر على الدراسات النظرية والتطبيقية التي يقوم بها الاقتصاديون في كل دولة، فلقد أخذت الحملة في سبيل التنمية الاقتصادية طابعا عالميا ايجابيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدمت الكثير من الدول المتقدمة اقتصاديا المعونات إلى الدول النامية التي استقلت حديثا وبدأت تسعى جاهدة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك بطريق مباشر بإعطاء القروض والمساعدات الاقتصادية للدول النامية بصفة ثنائية وبطرق غير مباشرة وذلك بمساهمة الدول المتقدمة في المؤسسات الدولية التي تمنح القروض والمساعدات الفنية بشروط مناسبة إلى الدول المتخلفة.

ولقد كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRO أكبر المؤسسات الدولية التي تقرض الدول النامية، فبالرغم من أن هذا البنك أنشأ بصفة أساسية لغرض مساعدة أوروبا التي أصابها الدمار خلال الحرب العالمية الثانية، إلا انه تحول تدريجيا إلى بنك لمساعدة الدول النامية التي تسعى ايجابيا نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد تفرع عن البنك الدولي مؤسستين هما مؤسسة التمويل الدولية IFC ومؤسسة التنمية الدولية IDA وكلتاهما أنشأت قصصا بهدف مساعدة الدول النامية.[2]

كما يمكن حصر أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:[3]

---

[1] محمد القُرجاني حصن،افريقيا وتحديات العولمة المكتبة الجامعية غريان 2003 ص 67

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن أحمد يسري، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص8- 10

[3] من الموقع الالكتروني: ar.wikpedia.org 01/04/2010

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحسين وصنع ميزان المدفوعات وتسديد الديون أولا بأول.
- تحقيق الأمن القومي للدولة.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاجتماعية:

تهدف الدول النامية إلى توفير متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأبعاد المرامية إليها والاشتراك في مواجهة العقبات التي تعترض طريقها نحو النمو.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية:

يجب على أي دولة تسعى إلى التقدم أن تقوم بتحديد وتوفير شروط معينة للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الشروط تتعدى المجال الاقتصادي لتشمل القدرات البشرية، الأوضاع الاجتماعية والظروف السياسية نذكرها فيما يلي:

الموارد الطبيعية: تعتبر مهمة جدا للتنمية الاقتصادية مثل الأراضي الخصبة وموقعها وبنيتها، وفرة الغابات، المعدات، المناخ، مصادر المياه، الموارد البحرية وغيرها، وللموارد الطبيعية مظهرات.

- موارد طبيعية جديدة لم تكن معروفة(اكتشاف موارد جديدة)
- الاستغلال المناسب للموارد المكتشفة سابقا.
- **القاعدة المحلية الذاتية:** إن أحد شروط دفع التنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة داخل الدولة، حيث أن التنمية تكون مستحيلة إذا لم تحتل مكانا في أذهان السكان بمعنى أنها يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس على الأجانب لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية، فضلا عن إعطاء الفرصة للمستثمرين الأجانب لاستغلال الموارد الطبيعية لمصلحتهم الذاتية.
- **السوق:** إن وجود سوق مناسبة يعد شرطا أساسيا لعملية التنمية، وإن إحدى العوائق التي تواجه الدول النامية هي محدودة السوق، ولتوفير سوق مناسبة يجب القضاء على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى وتوسيع الأسواق المالية والأعمال،

مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة، وذلك من أجل الاستغلال الأمثل والكفاءات المثلى في استخدام الموارد الموجودة.

- **الاستثمار:** يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار الملائم للتنمية في اقتصاد تام بقدر أهمية تكوين رأس مال، خاصة وأن هذا النموذج الأمثل غالبا ما يعتمد على وسائل الاستثمار المستثمرة المتاحة للدولة ويمكن حصر المعايير المختلفة للاستثمار فيما يلي:
  - الإنتاجية الاجتماعية الحديثة.
  - النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها
  - النمو المتوازن والذي يتطلب
  - دفعة قوية متمثلة في حدائق من الاستثمارات
  - توجيه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضو من المشروعات الاستثمارية من العديد من الأنشطة
  - أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي
  - اختيار تقنيات الانتاج التي تتماشى مع نموذج الاستثمار الخاص بكل دولة
  - الإدارة:إن ضرورة عنصر الإدارة بالنسبة للتنمية الاقتصادية نابعة من إمكاناتها وقدرتها على تنظيم جميع الشروط والعوامل والمتطلبات التي لا غنى عنها

فوجود إدارة قوية وفعالة وقديمة شرط هام للوصول إلى أقصى درجات التنمية والنمو وفي حالة غياب جهاز إداري جيد وفعال فان خطط التنمية الخاصة منها او العامة لا يمكن ان تتخذ كما ينبغي بالإضافة إلى أن أي برنامج للتنمية يتطلب أيضا نظاما إداريا ملائما للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعة في القوانين[1]

- **التغيير الهيكلي:** هو ينطوي على التحول من مجمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صانعي حديث حيث يتضمن توسع القطاع غير الزراعي بما يخفض من نسبة السكان في القطاع الزراعي تدريجيا ويؤدي إلى فرص اكبر للتوظيف بهدف حل مشكلة البطالة وذلك من دون إهمال القطاع الزراعي كلية إذ لا بد من وجود علاقة قوية جدا بين قطاعي الزراعة والصناعة ومن اجل تحقيق كل ذلك يجب إجراء تغييرات في أسلوب الإصلاح الزراعي إدخال تقنيات ومدخلات زراعية محسنة هيئات تسويف أفضل ومؤسسات ائتمانية جديدة[2]
- **الموارد البشرية:**يعتبر العنصر البشري العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والمستهلك فزيادة العنصر البشري أو نقصانه يؤثر في نطاق العملية الاقتصادية عن

---

[1] مريم عديلة محاولة قياس اثر البورصة على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجمهورية التونسية(1997-2002) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة تخصص مالية ونقود دفعة 2004فص ص 46-51

[2] علي عبد الله ،موقع التنمية البشرية ضمن الاصلاح الهيكلي ،مجلة الباحث، العدد 2 جامعة ورقلة ،2003 ،ص ص 100-106

طريق التأثير في الطلب وفي الإنتاج وتكاليفه الإنتاجية والمنافسة في السوق وقد شهد منتصف السبعينات من القرن الماضي إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتحقيق الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل تماشيا مع وجود اقتصاد تام

- **رأس المال:** يعتبر رأس المال المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية فهو عملية تراكمية وذاتية بمجرد أن تبدأ وتكوين رأس المال يعني إلا يخصص المجتمع كل نشاطه لحاجات ورغبات الاستهلاك الفوري ولكنة يوجه جزء منه لصنع السلع الرأسمالية والأدوات والآلات ووسائل النقل والتجهيزات والمعدات ويؤدي الاستثمار في السلع الرأسمالية إلى زيادة الأصول الرأسمالية والإنتاج والدخل الوطني[1]
- **التجارة الالكترونية:** [2] يعيش العالم مرحلة من التحول من نظام اقتصادي تسانده المعلومات إلى اقتصاد المعرفة الذي تشكل المعلومات ركنا أساسيا في معظم أنشطة الإنتاجية وليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 18% من اقتصاد العالم المتقدم بينما نسبة20% المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية... والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية.
- **العوامل الثقافية الاجتماعية والسياسية:**[3]

على الرغم من إن شروط دفع التنمية لها سمة اقتصادية إلا أنا المسائل الاقتصادية في الإنتاج المرتبطة في كثير من الأحيان بباقي النظام الاجتماعي ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض إذ كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية لم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي والتنظيمات الاجتماعية القائمة في هذه الحالة لا بد من خلق احتياجات جديدة وطرق جديدة للإنتاج ومؤسسات جديدة لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة وهذا ليس بالأمر اليسير لان أي تغيير اجتماعي أو ثقافي سيؤدي بالتأكيد إلى سخط و مقومة السكان لذلك يجب ان تكون عملية التغيير تطويرية أكثر من كونها ثورية.

المطلب الثاني:مقاييس التنمية الاقتصادية:[4]

يقصد بمقاييس التنمية الاقتصادية الوسائل التي عن طريقها يمكن لأي دولة ما أن تتعرف على ما يحقق المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية

وتوجد هناك ثلاث معايير لقياس التنمية الاقتصادية في أي دولة وهي

---

[1] جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة الجزائر، 2000 ص 72

[2] مولة عبد الله، التبادل الحر والتنمية ،الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة،افريل 2002،ص ص 94-107

[3] مريم عديلة ، مرجع سابق ، ص ص 52-53

[4] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن أحمد يسرى، مرجع سابق، ص ص 57-74

الفرع الأول:معايير الدخل: الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ولا بد من التنمية إلى صعوبة تحديد مفهوم الدخل واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل ويتمثل في :

-**الدخل الوطني الكلي المتوقع:** مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة

- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** هو مجموع الدخول المتوقعة في المستقبل نتيجة إدخال تغيرات تقنية وإمكانيات جديدة وموارد

- **معيار متوسط الدخل:**يقصد به مجموع دخول الأفراد على عدد السكان لدولة ما نتيجة المساهمة في النشاط الإنتاجي

- **الفرع الثاني:المعايير الاجتماعية:**

تقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتز بها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية

- **الفرع الثالث:المعايير الهيكلية:**

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لصرف منتجاتها من السلع المصنوعة ومن هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية ببنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه بالإضافة إلى تحقيق الزيادة في الدخل وكذلك رفع مستويات المعيشة

- ترتب عن هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات على درجة النمو والتنمية ولعل أهم هذه المؤشرات:
- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي
- الأهمية النسبية في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات
- فمعرفة المعايير التي تقاس بها التنمية الاقتصادية تؤدي بالدولة إلى تحديد الأبعاد المسطرة من طرف الدولة في مجال تنميتها الاقتصادية أي إلى ماذا ستقودنا التنمية وتحديد ومعرفة العراقيل

سواء اقتصادية مالية اجتماعية التي ستتعرض لها الدولة في مجالها الاقتصادي وما مدى تأثيرها على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشتى أنواعها.

المطلب الثالث: أبعاد وعوائق التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية:

مما تقدم لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي:

أولا: البعد الاقتصادي(المادي):

تجدر الإشارة إلى أن اهتمامات الفكر الاقتصادي بالتخطيط التنموي كان موضع اعتبار الاقتصاديين منذ وقت مبكر نظرا للفائدة الملموسة التي تشهدها المجتمعات من وراءه وكان من نتيجة ذلك الاهتمام بتنفيذ أي سياسة اقتصادية تدر عائدا مجزيا من الناتج الوطني.

في بداية القرن التاسع عشر ظهر تدخل الدولة في كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، ففي مجال الزراعة اهتمت الحكومات بمطالب الزراعة وظهرت المساعدات الحكومية في التأكيد على إتباع أساليب فنية وعملية لإنعاش المحصول الزراعي، وفي مجال الصناعة ظهر التدخل في العمل الصناعي من خلال وقوف الحكومة على أسلوب الإنتاج الفعلي للعمليات الصناعية.

وفي البلدان النامية يكون الإنتاج ذو طابع نمطي حيث أن هناك اختلاف في أنشطة الأسرة وتحركات معظم وظائفها لمؤسسات وهيئات اجتماعية أخرى، وفوق ذلك فان الدولة تستطيع أن تضمن استمرار عملية التنمية وفقا لخطة موضوعة لهذا الغرض.

ثانيا: البعد الاجتماعي (السوسيولوجي):

لقد أشار علماء الاجتماع إلى الدراسات المتعلقة بالمظاهر الاجتماعية للتنمية وذلك من خلال اهتماماتهم المتعلقة بموضوع التحيز الاجتماعي، فمفهوم التنمية الاجتماعية بالغ التحفيز في تفسيره وتحليله من خلال مجموعة التعريفات المتباينة للتنمية الاجتماعية.

فالمفهوم المنطقي أن التنمية الاجتماعية لحركة من التغيير الاجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية التي لم تعد تساير روح العصر من اجل إقامة بناء اجتماعي جديد عن طريق دفعة قوية ترتكز ترتكز على استراتيجيات مناسبة للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية وإحداث التقدم المنشود وذلك بالاعتماد على مصادر فنية وتنظيمية لاستثمار كافة الموارد والطاقات المادية في المجتمع ومصادر سياسية وقانونية لإعطاء التنمية الاجتماعية حقا من حقوق المواطنة الصالحة ومصادر أدبية تهيئ للأفراد تطلعات وخدمات تشبع حاجتهم.

ثالثا: البعد الديموغرافي:

اتجه آدم سميث من وجهة نظر اقتصادية إلى دراسة الآثار والنتائج المادية للزيادة السكانية ورأيه في هذه الزيادة، أما ريكاردو وضع طبيعة العلاقة بين الإنتاج والسكان، أما ماركس فنظر إلى المسألة من منظور إيديولوجي هدفه تحطيم النظام الرأسمالي ليحل محله نظام اشتراكي.

إلا أن الكثير قد ربط بين قوانين الإنتاج من حيث العرض والطلب والمنافسة والاحتكار وبين المسألة السكانية.

أما النظرية الثقافية فتشمل تفسير درجة التباين في المعدلات الحضرية التي تعود إلى أسباب مادية أو ثقافية أو نفسية تؤثر في تحديد نمط الخصوبة تحت تأثير عوامل الوراثة أو الاكتساب، كما لا ننسى دور العامل الاقتصادي في تغيير الجوانب الثقافية للمشكلة السكانية.

لكن المشكلة الأساسية التي تواجه عالم اليوم هي الزيادة المستمرة والسريعة للسكان وضغطهم من ناحية أخرى على الموارد الطبيعية.[1]

رابعا: البعد السياسي:

حلت معركة التنمية محا معركة الاستقلال، فهي تشترط التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فالواقع فرض على البلدان النامية الاستعانة بمصادر أجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، ويجب أن تكون هذه الأخيرة مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

خامسا: البعد الدولي:

إن فكرة التنمية والتعارف الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعارف على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منظمة القاد(GATT) ومنظمة الاونكتاد (UNCTAD) وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ،إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية خاصة في البلدان النامية في سبب التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة الذي يزداد على مر الزمن.

(1) إسماعيل عبد العزيز الباري، أبعاد التنمية، دار المعارف، ط 2 ، مصر 1982، ص 29 - 141

سادسا: البعد الحضاري:

أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضرة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضرية، فهي ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[1]

الفرع الثاني: عوائق التنمية الاقتصادية: يمكن تقسيمها إلى:

أولا: عوائق داخلية: وتتمثل هذه العوائق:

1- **عوائق اقتصادية:** تتمثل في:

أ- **الحلقات المفرغة:** تتجسد الحلقات المفرغة في تفاعل مجموعة من القرى على نحو من شانه إبقاء الدول النامية على حالتها من التخلف، وهذا يعني أن خصائص التخلف سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو سياسية لا ترتبط ببعضها البعض، وإنما تتفاعل فيما بينها في شكل دائري على نحو يجعل الخاصية في ذات الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص.[2]

ب- ضيق حجم السوق: إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا على الفكرة القائمة: بأن وفرات الحجم في الصناعة تعتبر احد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فإذا توجب على المشروعات الصناعية ان تكون كبيرة من استخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة، فان حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب ان يكون كبير.[3]

ج-نقص الموارد الطبيعية: تختلف الآراء حول تقدير أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لأهمية التنمية الاقتصادية، لكن الذي لاشك فيه أن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها قد يكون عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو على الأقل يهيئ له فرصة أفضل، ففي ظل تأخر قوة الإنتاج بالإضافة إلى ندرة رأس المال في الدول النامية تتضاعف أهمية وفرة الموارد الطبيعية و تنوعها في هذه الدول خصوصا وأنها تفتقر إلى النقد الأجنبي اللازم للاستيراد مما تتطلب عملية التنمية من آلات و معدات و غيرها.

د- **عدم كفاية البنية الأساسية:** تشكل مجالات النقل و المواصلات و الاتصالات و المرافق العامة أهم مكونات البنية الأساسية ، فوجود هذه البنية يخدم العديد من الصناعات مما يتضمن عنه في نهاية الأمر انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة من المتبع و هو ما قد يساعد دفع عملية التنمية و المشكلة التي تواجهها الدول النامية في هذا الخصوص هي ان مشروعات البنية الأساسية تكون أكثر كفاءة إذا كانت مشروعات ضخمة .

---

(1) مدحت ألقريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ، ص 133-134

(2) عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة والتجارة الدولية، دون ذكر دار النشر وبلد النشر، 1985، ص557

(3) محمد عبد العزيز، عبد الرحمان احمد يسري، مرجع سابق ص70

2- عوائق حكومية: يعد الدور الايجابي و التنشيط للحكومة أساسا في تشيع التنمية الاقتصادية و لكن إذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة على أن تلعب هذا الدور فإنه يمكن اعتبار الحكومة ذاتها عقب في سبيل التنمية.

أ-الاستقرار السياسي: يتوجب على الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة و تعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، سواء كان قطاع عاما أو خاصا كحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحروب الأهلية و إطالة العدوان الخارجي من قبل قوات معادية، و بث نوع من الاستقرار السياسي للمستثمرين الذين يدخلوا في مشروعات استثمارية طويلة الأجل إذا كانت التغيرات الحكومية في المدى القصير قد تؤدي إلى المصادرة أو أن يحكم على المشروع بالخسارة عن طريق قوانين جديدة أو غيرها من القيود الأخرى و يكون الحل المعتاد عن تفشي عدم الاستقرار السياسي هو العزول عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي على الإطلاق أو أن ينقل المستثمرون معظم رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

ب- الاستقلال السياسي: إن البيئة المستقرة وحدها تعد غير كافية، فالاستقلال السياسي يعد ضروريا قبل أن تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة.

فالحكومة الاستعمارية لم تعمل على تشجيع تنمية حقيقة في مستعمراتها، فالحكومة الاستعمارية كانت تعمل على تهيئة بيئة مستقرة فقط للقطاع الخاص من التجار و المستثمرين من الدول المستعمرة ذاتها أما مواطنو الدول المستعمرة فلا ينالون إلا قدرا يسيرا من ذلك الدعم و حتى أن معظم الحكومات الاستعمارية عملت على اتفاق استثمارات محدودة في تدريب المواطنين المحليين أو تطوير مصادر القوة الكهربائية أو تشجيع الصناعة و من هنا فالاستقلال السياسي ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية.

3- عوائق اجتماعية و ثقافية: إن قصور العوامل الاقتصادية لا تعتبر العوائق الوحيدة التي تعاني منها الدول النامية و تعترض سبيلها في التقدم و التنمية، فبالإضافة إلى العوائق الحكومية هناك عوائق أخرى تنبعث من النظم السائدة و الإطار الثقافي للمجتمع و أهم العوائق:

أ/أبعاد المشكلة السكانية: إن ارتفاع معدل النمو السكان و سوء توزيعهم و تركيبهم الهرمي تفرض على الدول النامية في المدى القصير و المتوسط أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي و السكن المناسب و الخدمات الصحية و التربوية و فرص العمل ...و هي أمور تعرقل مسار التنمية الاقتصادية.

ب/ عدم ملائمة البيئة الاجتماعية و الثقافية: مما تسبب:

- ارتفاع نسبة الأمية
- سوء الوضع السكاني
- انخفاض المستوى الصحي

جـ /القيم الاجتماعية السائدة: إن كثيرا من المجتمعات النامية تميل للانغلاق والتمييز الطبقي وللتفرقة العرقية أو الدينية وللاختلاف في التقليد والأسلوب الاجتماعي والولاء للأقارب أو التماثل في الهوية الإقليمية المحلية كل هذه العوامل معيقة للتنمية الاقتصادية.

د/نقص فئة المنظمين الإداريين: إن المنظم هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية فإذا كانت الاكتشافات والتطورات العلمية والتكنولوجية تفتح آفاق اقتصادية واسعة لمن يريد الاستفادة منها فالمنظم هو المؤمل الوحيد الذي يمكنه تحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة لأنه يعمل دائما على ابتكار أساليب إنتاجية جديدة ولكن هؤلاء المنظمين غالبا ما يتعذر وجودهم في الدول النامية لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها هذه الدول.

ثانيا-**عوائق خارجية:** تتمثل في العوائق التي يفرضها الوضع الراهن للعلاقات الدولية فتعرقل سبيل الدول النامية وكذلك الاستعمار والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة التي لها الأثر الكبير في تخلف الدول النامية وتتمثل أساسا في :

1- **اعتماد الدخل القومي على الصادرات من المواد الأولية:** إن قيمة الصادرات من المواد الأولية إلى الدخل القومي في معظم الدول النامية تكون بنسبة كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة وهذا الوضع يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج وهذه بدورها تتوقف بصفة أساسية على مستوى الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة.

2- **سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية:**

ففي الكثير من الدول النامية نجد أن الأجهزة الأجنبية تسيطر على مكانة الاستيراد والتصدير والبنوك وشركات التامين وأجهزة النقل... حتى لدرجة انه في الدول النامية تمتد سيطرة الأجهزة الأجنبية على قطاع التجارة الخارجية إلى ملكية هذه الأجهزة للمشروعات التي تنتج الصادرات من المواد الأولية بتصديرها إلى الدول المتقدمة[1]

3- **اعتماد الاستثمار القومي على رؤوس الأموال الأجنبية:**

وتتجلى هذه التبعية في الإعمار على مدخرات الدول المتقدمة في تعزيزا لمدخرات المحلية وذلك لان المدخرات الوطنية المتاحة بالدول النامية تتصف بالانخفاض ونقل كثير من المعدات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية.

---

[1] مالكوم جولز وآخرون اقتصاديات التنمية دار المريخ الرياض 1995, ص 53

4- سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

تتميز اقتصاديات بعض الدول النامية بسوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ففي كثير من الأحيان نجد أن دولة واحدة من الدول المتقدمة تتأثر وحدها بأكثر من 50% من صادرات وواردات إحدى الدول النامية

5- التبعية التكنولوجية:

تعد التبعية التكنولوجية من أهم مظاهر التبعية وذلك سبب احتكار الدول العربية وشركات متعددة الجمعيات للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة المتصلة بها

وتتبع الدول النامية في هذا المجال كونها لا تستطيع أن تسير في الطريق الصحيح للتنمية إلا إذا أنتجت معظم حاجاتها من السلع الرأسمالية وتخلف التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروفها المحلية[1].

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنمية الاقتصادية.

تعددت واختلفت الآراء في تغيير كل من النظريات و مصادر تمويل و قطاعات التنمية الاقتصادية وهذا ما سنراه فيما يلي:

المطلب الأول:نظريات التنمية الاقتصادية[2].

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

الفرع الأول :نظرية آدم سميث.

يأتي ادم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة واسباب ثروة الامم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

- القانون الطبيعي.
- تقسيم العمل.
- عملية تراكم رأس المال.
- دوافع الرأسماليين علي الاستثمار.
- عناصر النمو.
- عملية النمو.

---

(1) علي لطيف واخرون التنمية الاقتصادية دار عين شمس القاهرة 2001 ص 31

(2) الموقع الالكتروني، نظريات التنمية الاقتصادية، http://ar.wikipedia.org. 08.04.2010

الفرع الثاني: نظرية ميل.

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية.

1. التحكم في النمو السكاني اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.
2. معدل التراكم الرأسمالي يري ميل أن الأرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي.
3. معدل الربح يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود.
4. حالة السكون اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.
5. دور الدولة كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعاده توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

الفرع الثالث:النظرية الكلاسيكية

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

1. سياسة الحرية الاقتصادية.
2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم.
3. الربح هو الحافز علي الاستثمار.
4. ميل الأرباح للتراجع.

5. حالة السكون.فالذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

الفرع الرابع: نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية

.1الابتكارات مثل: •إدخال منتج جديد. •طريقة جديدة للإنتاج. •إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

.2دور المبتكرين.من خلال تقديم أشياء جديدة تماما فهم لا يوفروا أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

.3دور الأرباح: ففي ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح

.4العملية الدائرية: فهي تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

الفرع الخامس: النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي:

1. الطلب الفعال:
2. الكفاية الحدية لرأس المال
3. سعر الفائدة
4. المضاعف: يقوم على أربعة فروض كما يلي: –وجود بطالة لا إرادية .–اقتصاد صناعي. – وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية. – مرونة العرض وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج

.5السياسات الاقتصادية

الفرع السادس: نظرية روستو

قدم روستو نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير و يتضح ذلك من خلال المداخل التالية:

1. مرحلة المجتمع التقليدي

2. مرحلة التمهيد للانطلاق
3. مرحلة الانطلاق
4. مرحلة النضوج
5. مرحلة الاستهلاك الكبير

الفرع السابع: نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض. حيث تعتمد فكرة الحد الأدنى على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. اما الحوافز فتوجد بنوعين :-الحوافز الصفرية لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي. -حوافز ايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي.

الفرع الثامن: نظرية نيلسون

يشخص نيلسون يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي:

1. الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.
2. انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
3. ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
4. عدم كفاية طرق الإنتاج.

الفرع التاسع: نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. هناك ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة و الوفورات الخارجية:

1. عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة.
2. عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة.
3. عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة

وهذه النظرية تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن

الفرع العاشر: نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. وهذه النظرية قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

الفرع الحادي عشر: نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن نستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى وهذه السياسات تهدف إلى:

تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها

-حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي و المؤيدين لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة

-أما ميردال يعتبر التنمية الاقتصادية نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم إحباطها.

المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية[1]

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية و التي تشكل الاستثمار و جوهرها، و ذلك لان التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار و أن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية أي عمال و موارد لإغراض الإنتاج و التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض و المساعدات و الاستثمارات الأجنبية).

إن الوسائل تختلف فيما بين البلدان بخصوص مسألة الربط بين الأهداف التنموية التي تتبناها البلدان و بين حجم التمويل المطلوب فالسبيل الأول يقوم على أساس تحديد المقدار المطلوب من إنتاج السلع و الخدمات أولا ثم تقديم الاحتياجات اللازمة من رأس المال. و هناك تجدي المحاولات لتحديد العلاقة بين معدل الاستثمار الصافي الجديد و بين معدل النمو الناتج، و من ثم يتم تقدير الاحتياجات الكلية من الاستثمارات و يمكن الاستعانة في هذا الجانب بنموذج هارود دومار للغرض المطلوب و السبيل الثاني الذي يمكن أن

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ص ص 187 - 215

يعتمد هو إجراء تقديرات تفصيلية لاحتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي للاستثمار ثم يتمك بعدها تقدير إمكانات التمويل المحلي و الفرق بينهما يحدد حجم التمويل المطلوب تدبيره.

و يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية: يمكن النظر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية من جانبين:

الأول: الوجه الحقيقي، ويعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

الثاني: الوجه النقدي، ويعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يأتي:

- الادخارات والذي يشمل: الادخار العائلي، ادخار قطاع الأعمال، الادخار الحكومي .
- الضرائب.
- التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) .
- استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل.

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجي: إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، لهذا يعتبر البعض بان المدخرات الأجنبية يمكن أن تساعد عملية التنمية لكنها ليست ضرورية لها .

وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين:

أولا - مصادر التمويل الخاصة: وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

1- الاستثمار الأجنبي

2- القروض التجارية: وتتمثل:

- القروض المالية (قروض السندات).
- القروض المصرفية التجارية.
- ائتمانات التصدير.

ثانيا – مصادر التمويل الرسمية: إن تدفقات الرسايل الرسمية تشمل نوعين من التدفقات

1- التدفقات الثنائية (الحكومية)

- المساعدات أو المنح .
- القروض
- الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر.

2- تدفقات المساعدات متعددة الأطراف .

والشكل البياني التالي يوضح مصادر تمويل التنمية .

الشكل رقم (1): مصادر تمويل التنمية

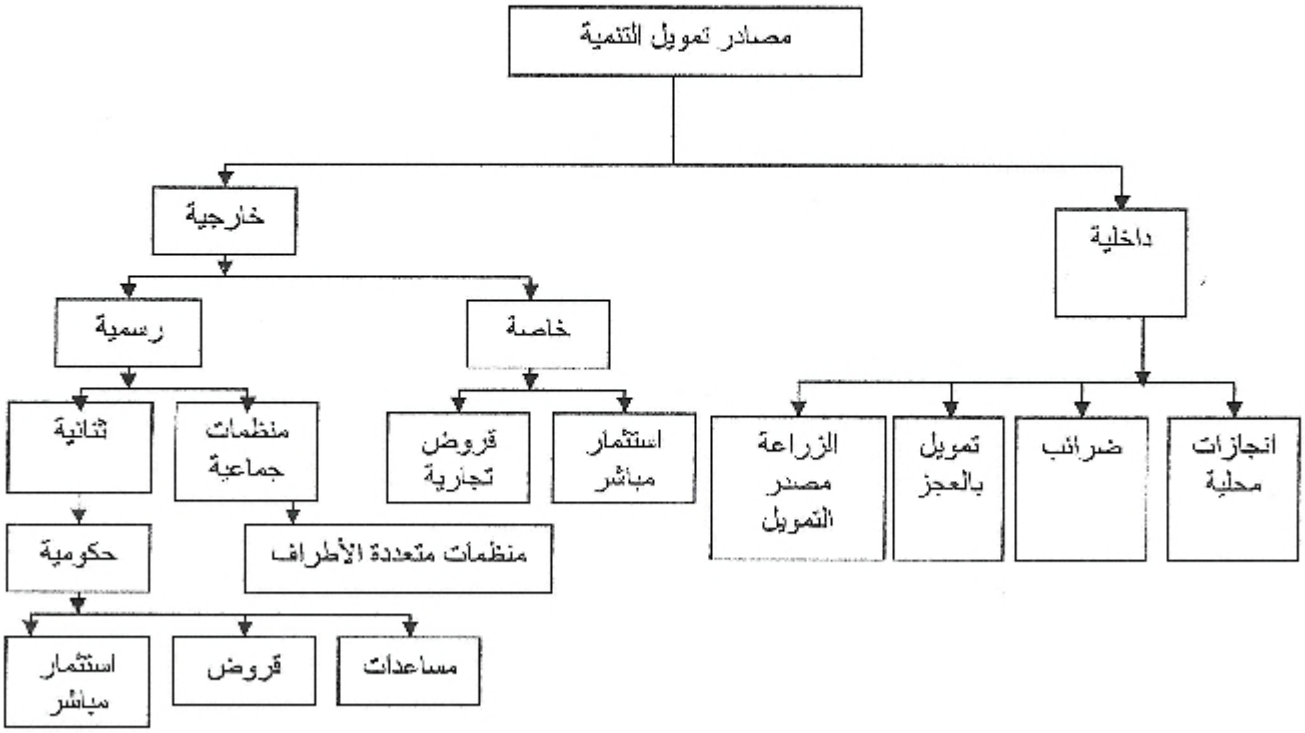

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص189

المطلب الثالث: قطاعات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: قطاع الزراعة: كان للزراعة عبر التاريخ الدور الأهم في عملية التوسع الاقتصادي حيث بدأت معظم الدول المتقدمة والنامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في تنفيذ برنامج ومشروعات طموحة في القطاع الزراعي كبيرا ، ويرجع ذلك إلى الوعي والجهود المبذولة، حيث كان هدف السياسة الزراعية الرئيسي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء حيث لجأت الدول إلى عدة وسائل لتحقيق أهدافها المنشودة في مجال الزراعة، الأمر الذي أدى إلى تدعيم الدور الذي يلعب ه القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول.[1]

الفرع الثاني: قطاع الصناعة: تعاني الدول من الاختلافات في اقتصادياتها ، ومن هنا يتعين إن تقدم عملية التنمية بإصلاح وتصحيح هذه الاختلالات وذلك من خلال إتباع التصنيع كأسلوب للتنمية حيث يعتقد البعض انه قادر على تصحيح هذه الاختلالات، ومن هنا اعتبروه جوهر عملية التنمية .

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق،ص36-37

حيث أن القطاع الصناعي يحدث تغييرا هيكليا في مسار الدول ليس فقط على إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية ، وإنما يوثر تأثيرا واضحا على قطاعات الاقتصاد الأخرى الزراعية والخدمية وإحداث تغييرا واضحا في الهيكل والبنيان الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: قطاع السكان: نجد أن السكان كعنصر من عناصر الإنتاج أهمية مزدوجة فيلعب السكان دورا هاما في جانب الإنتاج وفي ظل نمو معين من السكان فان النمو الاقتصادي المتوقع يعتمد على مدى زيادة الإنتاج على الاستهلاك الجاري، وهذه الزيادة هي التي تحدد المعدل الممكن لتراكم رأس المال الذي يمكن استثماره في شتى المجالات.

الفرع الرابع : قطاع التجارة الداخلية والخارجية:

من الأسئلة المطروحة في مجال دراسة النمو والتنمية هو هل تؤدي التجارة الخارجية إلى تحقيق النمو الاقتصادي ؟

كان الرأي المتداول والمقبول خلال القرن 19 ومعظم القرن 20 بالإيجاب فبعض الاقتصاديين كانوا يعتقدون إن التجارة كانت سببا رئيسيا للتقدم ،وتقوم هذه الآراء استنادا إلى نظرية الحزة النسبية والتي تتلخص في انه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تقوم فيها وتترك الدول الأخرى السلع التي اقل كفاءة في إنتاجها فان الناتج الحقيقي والدخل والاستهلاك يزيد فيها في حالة غياب التجارة وتعني زيادة الاستهلاك اتساع في السوق المحلي يؤدي بدوره إلى:

- زيادة في التخصص.
- ارتفاع معدلات استهلاك رأس المال.

-أما فيما يخص التجارة الداخلية، فلا يختلف المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، وكلاهما طبيعة لقيام التخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل داخل حدود الدولة، فالتجارة الداخلية تلعب دورا بارزا كذلك في اقتصاديات معظم الدول ومثلها في ذلك التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية للدول .[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان احمد يسري، مرجع سابق، ص83.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص41-43

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة يحدث خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية و تنظميه، فهي تحتاج إلى جهد كبير وعمل شاق وجاء معتمدا على الذات للوصول إليها .

فالحكم على أي دولة ما يحقق نموا معتبرا هذا يمكننا من تحديد إبعاد التنمية الاقتصادية ومعرفة إلى ما ستقودنا إليه هذه الأخيرة لمواجهة العقبات التي تقف في الطريق وإيجاد أفضل الحلول لها وهذا من خلال تحديد الخطوط الواسعة التي تسير عليها لتحقيق تقدمها الاقتصادي والدفع نحو الأمام.

الفصل الثالث

البنوك التجارية الجزائرية والإصلاحات الإقتصادية

تمهيد:

يؤدي النشاط المصرفي في الوقت الحالي دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية لكل بلد، كما يتميز المصرف بالتنوع في نشاطه باعتباره جهاز يتميز بالشخصية المعنوية وعمله التجاري، ونتيجة لكل هذا تولدت أعراف وتقاليد نشأت عن روابط الثقة المتبادلة والمصالح المتعادلة بين المصرف وزبونه، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى قواعد قانونية تنظم النشاط المصرفي السائد في مجمل القطاع الاقتصادي، فالنظام المصرفي الجزائري يعد أساس السياسة النقدية وسياسة التنمية الاقتصادية، فبواسطة هذا النظام يمكن الوصول إلى مستوى جيد للحد من المديونية العامة، والتوجه إلى الاستثمارات الأجنبية، لذا سعت الإصلاحات البنكية إلى معالجة الجانب التشريعي بما يتوافق مع الجانب الاقتصادي وقد حاول المشروع الجزائري القيام بعدة إصلاحات في المجال المصرفي لتطوير التنمية الاقتصادية.

وسنتناول في هذا الفصل البنوك التجارية الجزائرية والإصلاحات الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث رئيسية فكانت على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** تطور النظام المصرفي الجزائري.
- **المبحث الثاني:** آليات التمويل البنكي في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** آثار الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري[1]

لا يمكن معرفة السياسة النقدية ودورها في الاقتصادية الجزائري بدون معرفة الهيئات والمؤسسات التي تكون كل عمل أدوات السياسة النقدية ، ولذلك فقد خصصنا هذا الفصل لمعرفة تطور الجهاز المصرفي أثناء الاحتلال حتى إلى فترة الإصلاحات الجديدة التي مسته.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء فترة الاحتلال:

الفرع الأول: الخصائص والمميزات الرئيسية:

تأثرت الجزائر ككل بلد مختل بالجانب الاستثماري في الاقتصاد الذي كان يتميز بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج وكل ما ينتج يسوق نحو الخارج وخاصة فرنسا، وهذه الثنائية في الاقتصاد الجزائري ألقت بظلالها على القطاع المصرفي والمالي حيث كانت هناك شبكتان للتمويل.

شبكة متطورة: تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج التي كانت متمركزة في الدول الكبرى والموانئ.

شبكة أقل تطور : تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي ولهذا فان القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية.

الفرع الثاني: المؤسسات المصرفية والمالية أثناء فترة الاحتلال:

يتكون القطاع المصرفي في هذه الفترة أساسا من بنك الجزائر والبنوك التجارية والبنوك الشعبية وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية(LE DA)

أولا: بنك الجزائر: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القرار المؤرخ في 04 أوت سنة 1951 تحت شكل مؤسسة خاصة لكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك.

ثانيا: البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية وهي:

القرض العقاري للجزائر وتونس	C.F.A.T
القرض الصناعي التجاري	C.I.C
البنك الوطني للتجارة والصناعة	B.N.C.I.A

[1] عبد الرحمن بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989،ص18

القرض الليوني	C.L
الصندوق الجزائري للقرض والبنك	C.A.C.B
الشركة العامة	S.G
شركة مرسيليا للقرض	S.M.C
بنك بركليز المحدود	B.B.L
قرض الشمال	C.N

ثالثا: بنوك الأعمال: وتضم

البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N)

ورمزه (WORMS) وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M).

بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B).

رابعا: المؤسسات التعاضدية: وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تخصص في التجارة الصغيرة التي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P). من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي (C.A.C.A.M) والتي تمنح خاصة القروض للجمعيات في أجل قصير وهناك القرض الفندقي.

خامسا: المؤسسات العامة وشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع و الأمانات، (C.D.C)، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (B.F.C.E) و الصندوق الوطني للمناقصات (C.N.M.E) أما المؤسسات المحلية فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز و التنمية بالجزائر (C.E.D.A) و الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري C.A.D ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD و الذي أسس في سنة 1959 و كلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية و تخصيصها لبرامج التنمية و أنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

سادسا: الشبكة التقليدية: و تضم تمويل القطاع التقليدي و يوجد نوعان من المؤسسات:

الفئة الأولى: و تضم تمويل القطاع الفلاحي و الأخرى و تهتم بتمويل القطاع الفلاحي.

القرض الفلاحي(C.A) : مثل الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) على شكل تعاونيات و وظيفتها منح القرض القصيرة و المتوسطة و كذلك تقديم بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور.

القرض البلدي: (C.M) و هدفه تقديم قروض استهلاكية و قروض خاصة بالقطاع الحرفي و قروض الخدمات البسيطة و يمكن تصوير ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): بنية النظام المصرفي المالي قبل الاستعمار.

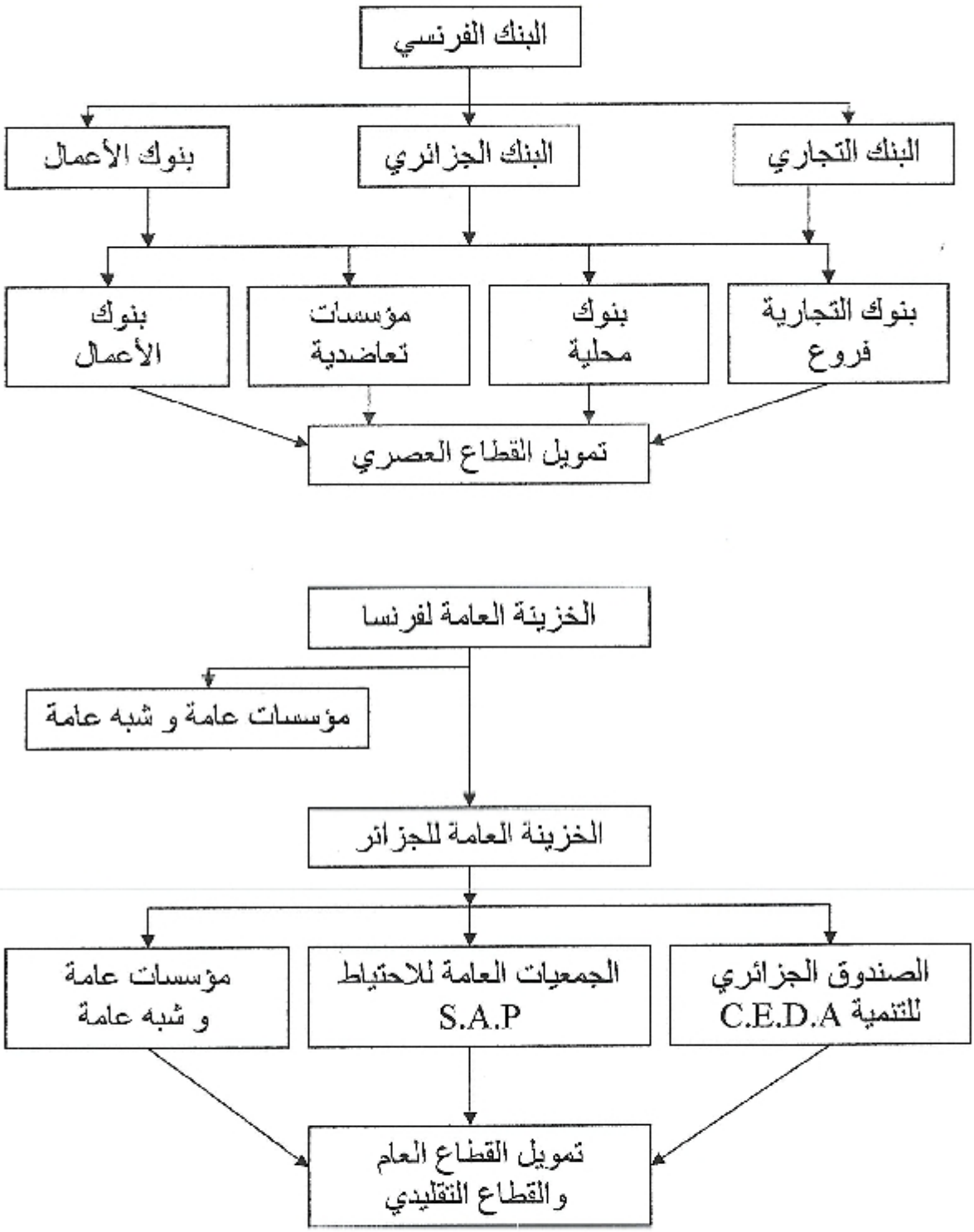

المصدر : عبد الرحمن بلحفصي، مرجع سابق ص 25

و نظرا لتشدد البنوك الأجنبية في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية الوطني لجأت السلطات الجزائرية إلى مصادرة و تأميم الكثير من المؤسسات المالية و المصرفية و ثم إنشاء نظام مصرفي وطني و كان أول هذه الإجراءات:

- تأسيس البنك الوطني الجزائري 1966 جراء تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية منها القرض العقاري الجزائري بالإضافة إلى القرض الشعبي الجزائري.
- إنشاء البنك الخارجي الجزائري 1967 على نفس المنوال.

لقد برز الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي المالي في نوعين من التنظيم.

1. **التنظيم المؤسساتي: ويشمل وزارة المالية.**

وهو يضم الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري، مجموعة من البنوك الأولية (BDL,BADR,CPA,BNA) إن كل هذه البنوك تابعة للقطاع العام.

2. **التنظيم الوظيفي و الرقابة:** حيث تظهر الوظيفة و الرقابة فيما يلي: البنك المركزي الجزائري،المجلس الوطني للقرض، مؤسسات القرض المتخصصه و مؤسسات أخرى مثل البنك الخارجي للتنمية الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و لجنة مراقبة البنوك.

الفرع الثاني:النظام المصرفي خلال الفترة 1970-1986 في هذه المرحلة ابرز الإصلاح المالي لسنة 1971 مميزات ثلاثة و هي:

- التمركز
- هيمنة دور الخزينة
- التخصص الوهمي للبنوك

لقد تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج، حيث أصبحت الخزينة تلعب دورا أساسيا في مجال التمويل، و في ظل هذا القانون تم الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية الوزارة المالية و انكمش دور البنك المركزي من وضعه للسياسة النقدية إلى عمليات السوق النقدية.

في سنتي 1978و 1979 تقرر مراجعة المخططات الإنمائي للفترة السابقة ، مما انبثق عن ذلك فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطها ، و انبثق عن كل ذلك:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية: الذي أنشئ بتاريخ 13 مارس 1982 خصيصا لتمويل الأنشطة الفلاحية و التقليدية عامة و نتيجة المصاعب المنبثقة من إعادة الهيكلة اقتضى الأمر إلى إجراء تطهير مالي للمؤسسات العمومية فتمخض عنه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي و هو بنك التنمية المحلية في 30 أفريل 1985 يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية.

بالرغم من هذه الإصلاحات إلا أنها قاصرة و نجاعتها محدودة للغاية الأمر الذي بات معه إجراء إصلاحا مطلب المنظومة البنكية الجزائرية.

المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات 1986-2000 [1]:

شهدت هذه المرحلة تعاقب إصدار قوانين وإجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض والقوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988 وأخيرا القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أفريل 1990 ثم أثر هذا القانون على الجهاز المصرفي الجزائري وهذه التطورات سنتعرض لها تباعا فيما يلي:

الفرع الأول: إصلاحات 1986-1988.

أولا: استقلالية النظام المصرفي: يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى اللامركزية، ويتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي ومنح استقلالية نسبية له، ويعتبر القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 19 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي وضع حدا للنصوص التنظيمية المبتكرة والغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق، وترجم إصدار هذا القانون رغبة الدولة في الخروج بقانون خاص للنظام المصرفي والاستقلالية الضرورية لتنظيم الاقتصاد.

ان فحص هذا القانون يبرز بالمقابل أحكام متناقضة بين التخطيط والاستقلالية في النظام المالي فهذا القانون مصمم في نظام ما زال يتميز بالتخطيط المركزي ويظهر هذا في أحكام المادة 10 حيث اعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد، وترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية.

ثانيا: خروج الخزينة من التمويل: انطلاقا من 87-88 انسحبت الخزينة من إجراء تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، ويشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي، وكما استفادت المؤسسات بالاستقلالية المالية وتخصيص مواردها بحرية إلى أنشطتها، وهذه اللامركزية تسمح للبنك والمؤسسات طالبة القرض بالتفاوض مباشرة.

إلا أن المديونية المتبقية على المؤسسات تجاه البنوك.

- حيث أن القانون المصرفي الصادر في 19 أوت 1986 يعمل على تأكيد المهام التقليدية التي تضطلع بها مؤسسة الإصدار مثل احتكار امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي وتنظيم التداول النقدي ثم صدور قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

---

[1] المادة 10 من قانون 86-12 ،المؤرخ في 19 أوت 1986 ،المتعلق بنظام البنوك و القرض ،الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 9

الفرع الثاني: إصلاحات النظام المصرفي1990.

يشكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديد الدعم للإصلاحات الاقتصادية التي يشرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويشمل كل الوسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك، سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير...الخ.

وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، ويرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام وبالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي، ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي: مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر، اللجنة المصرفية.

أولا: مجلس النقد والقرض.[1]

يتكون هذا المجلس من محافظ رئيسي ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاث موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، وهو مجلس إدارة للبنك المركزي، وهو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات الإدارية و شؤون البنك المركزي، ويمارسها ضمن إطار هذا القانون بإصدار لأنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتي بيانها:

- إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من هذا القانون وتغطيته.
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي.
- أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وبحجم القروض.
- شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية كفي الجزائر.
- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية.
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق.

كما يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية:

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

(1) المادة (3) من القانون رقم (88-01) الصادر في 88/01/12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

- تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف.

ثانيا: صلاحيات البنك المركزي وعملياته:[1]

يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب ويعين المحافظ ونواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية 5 و 6 سنوات على التوالي ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات ومهام رئيسية هي:

- يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية.
- تسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية حدة التداول بالشراء والبيع والرهن وغيرها.
- يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم ومنح قروض مضمونة.
- يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية والتسليف.
- يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك وسلطة وصية على النظام المصرفي.
- يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار وينظم سوق الصرف.

ثالثا: اللجنة المصرفية:[2]

ان الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المتينة.

وتتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس وقاضيين من المحكمة العليا وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية معينين من طرف رئيس الحكومة، باقتراح من وزير المالية يكون عملها كما يلي:

- تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات ويمكن إجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية.
- يمكن للبنك المركزي أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بذلك.
- إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية يمكن للجنة المصرفية أن تسلط العقوبات التالية: التنبيه، اللوم، المنع من ممارسة بعض الأعمال.

---

(1) w.w.w AHLA BIAT.com/ 16229421830 :le 05/05/2010

(2) www. YALAM.com/ fortims/ appachm.unt.ph p? appach untid: le 06/05/2010

الفرع الثالث: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.[1]

يمكن تلخيص تأثيرات قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي في تكليف البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، وتطبيق القواعد الاحترازية وظهور مؤسسات مالية وبنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة.

أولا: تكليف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد:

حسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص ونظام المحاسبية التي تلزم البنوك بإنشائه، وقد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد، ومن هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك والمقدر

ب: 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية والشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي كانت مدته ستة أشهر.

ثانيا: المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10.

بعد صدور هذا القانون الذي يشجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي ابتداءا من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع وهي:

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE

كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس النقد والقرض وهي:

شركة متخصصة في القروض الآجلة، وقام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة.

كما أن الشكل الموالي يوضح هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام2004 .

---

[1] تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 ،المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 ،والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية، ص 35.

الشكل رقم(3): هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004

المصدر: عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية بالسمارت، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا عدد3 ديسمبر 2005

المطلب الرابع: تقييم دور النظام المصرفي الحالي بعد الإصلاحات المصرفية[1]

لا يمكن الحديث عن تقييم دور الجهاز في مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري في فترة(62-86) لأنها تميزت بغياب قانون مصرفي موحد يوضح العلاقات بين البنوك والبنك المركزي الجزائري مما اثر على دور الوساطة المالية وعلى دور البنك المركزي الذي ظل مهمشا وبعيدا عن وظائفه الأساسية وخاصة إدارة السياسة النقدية لأنه كان يخضع للقرارات الإدارية ويمكن ان تقييم دور الجهاز المصرفي حسب وظائفه التجارية وتسيير القروض والخزينة وتسيير الموارد البشرية ومراقبة التسيير وهذا ما سنبينه في الفروع التالية

الفرع الأول: الوظائف التجارية:

تتمثل في نوعية الخدمات وجمع الموارد والمنتجات المالية المعروضة والتسويق

فمن ناحية نوعية الخدمات فمازالت لحد الآن دون المستوى المطلوب وتقييم البنوك من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء وكلن هذا لك يحصل لحد الآن فنجد البنوك في الدول الغربية تمنح جوائز في بعض الفترات الزمنية القليلة لمن يريد فتح حساب جديد بشبابيكها وحين نجد بنوكا تشكر من كثرة حسابات العملاء وتوجه من يريد فتح حساب جديد بكلمة الوكالة مملوءة بالحسابات وهذا يعود لعدة نقائص يواجهها البنك منها غياب المنافسة

– أما من ناحية التسويق المصرفي فانه لا يمكننا التكلم عن هذه الوظيفة في بلوغنا في الوقت الحالي لان الخدمات المصرفية الوجود لا يمكن تسويقها للزبون كما ان هذه البنوك لا تقوم بدراسة أنواع السوق او أنواع حسابات الودائع وغيرها من العمليات الأخرى كل هذه الصعوبات التي تعني منها البنوك تنعكس سلبا على العملاء وبالتالي على وظيفة جلب الموارد الادخارات التي تبقى دون المستوى المطلوب

الفرع الثاني: تسيير القروض والخزينة:

أولا: تسيير القروض: ان التسيير الجيد لهذه الوظيفة هو استمرار نشاط البنك التجاري لأنها تعتبر الاستخدام الرئيسي للأموال وهي في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته حيث تصنف القروض على عدة أسس منها... على أساس الضمان – على أساس الاستحقاق– على أساس طريقة التسديد كما يجب على البنك تقييم فرصة الافتراضية الممكنة من خلال

- دراسة القوانين التي تؤثر على قدرته الافتراضية
- تحليل قدرة البنك الذاتية من حيث الحجم وحجم الودائع واستخدامها
- دراسة العائد المتوقع من كل نوع من القروض

[1] سيد الهواري، ادارة البنوك جامعة عين شمس، مصر، 1986 ،ص 119

وإذا نظرنا إلى حالة بنوكنا فإننا نجد:

- ضعف كبير في تحليل قدرة البنك الذاتية وتحليل طلبات المقترضين
- عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية في منح القروض وهنا يعود لضعف المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة للبنوك
- التباطؤ الشديد في دراسة ملفات القروض
- انعدام عمليات المتابعة وتسيير القروض وضعف مراقبة الأموال الممنوحة وعلى الرغم من إعادة هيكلة البنوك فقد قامت السلطات (1992-1993) بتحمل ما يزيد على 275 مليون دينار من الالتزامات المشكوك في تحصيلها والمستنطقة على المؤسسات العامة أي ما يعادل 60% من الائتمان المصرفي المقدم إلى الاقتصاد و23% من إجمالي النتائج المحلي في سنة 1992 وذلك باستبدالها بسندات حكومية ونفذت معايير احترازية جديدة مثل تركيز المخاطر ووضع قواعد لتصنيف القروض والمخصصات

ثانيا: تسيير الخزينة:

يتمثل عمل تسيير الخزينة في ما يلي

- القيام بوضع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية وإعداد آجال لاستخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكل السيول
- التعبئة المثلى للموارد في السوق النقدية لتحقيق مرد ودية عليا للموارد وبالتالي العمل على زيادة الربحية وعلى البنوك الجزائرية ان توزن بين عاملي السيولة والربحية

الفرع الثالث: تسيير الموارد البشرية 'وظيفة 'مراقبة 'التسيير[1]

أولا : تسيير الموارد البشرية:

ما زالت البنوك في الجزائر لا تقوم بتخطيط مواردها واستخداماتها لضمان تسيير أفضل لها وهذا يدل على ضعف التسيير وعدم فعالية واختلال في عدد الموظفين ويحتم العمل الموجود وبالرغم من وجود بعض الكفاءات بهذه البنوك إلا ان طريقة تسيير هذه البنوك جعلت هذه الكفاءات المؤهلة لا تستطيع ان تؤدي دورها وتطبق ما تفرقه من تقنيات حديثة

وأمام التطورات الحاصلة في عالم البنوك من اندماج وبنوك شاملة فانه يبقى على بنوكنا بذل المزيد من الجهود والعمل لتطوير شبكتها وخدماتها

---

[1] محداوي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري واصلاحات نظام التمويل ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2002 ،ص 80

ثانيا: وظيفة مراقبة التسيير:

يعاني الجهاز المصرفي من قدم أنظمة المحاسبة والإعلام وعدم فعاليتها والتي لم تعد تتوافق ومعطيات الدقة والأمن وسرعة التنفيذ والفعالية التي تتميز العمل المصرفي المتطور ان التقصير في تجديد هذه الأنظمة وتطويرها يلقب بظلال على العمل المصرفي وخاصة دراسة التطورات المتعلقة بالموارد والالتزامات والخزينة ولذلك على هذه البنوك إذا أرادت ان تلتحق بركب البنوك العالمية ان تغطي هذه الوظيفة أهميتها وتجند لهياكل الوسائل لتطوير وتكوين المراقبين المؤهلين

المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي في الجزائر

تعيش البنوك التجارية الجزائرية في محيط اقتصادي نشط وهذا ما يجعلها تتخبط في وضعية صعبة وحرجة بفعل المنافسة الشديدة التي تعرضها البنوك الأجنبية المدعمة بآخر ما توصلت إليه المنجزات العلمية والتكنولوجية في المجال المصرفي فعلى البنوك التجارية الجزائرية المطالبة باعتماد آليات وسياسات تمكنها من مواجهة تيار المنافسة بكل ثقة وثبات

المطلب الأول: البنوك التجارية الجزائرية:

الفرع الأول: أهم البنوك التجارية الجزائرية:

تتمثل البنوك التجارية الجزائرية فيما يلي

أولا:البنك الوطني الجزائري BNA

تأسست بالمرسوم الصادر في 096/06/13ى وهذا احد بنوك الودائع والاستثمارات وهون المنشأة الوطنية والبنك الذاتي لتسيير الزراعي إلى غاية 1982 حيث كان هدفه تدعيم القطاع الاشتراكي ويمكن تلخيص وظائفه كما يلي

- تنفيذ خطة الدولة من خلال لقروض القصيرة والمتوسطة الأجل لغرض الاستثمارات الإنتاجية
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذايتا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي
- المشاركة في إدارة بعض المؤسسات لحساب الدولة وذلك عن طريق شراء الأسهم من هذه المؤسسات
- إتمام العمليات المصرفية لحساب المؤسسات الإدارية والنقدية إذن فباختصار البنك الوطني الجزائرية يقوم بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا او زراعيا

ثانيا:القرض الشعبي الجزائرية CPA

لقد تأسس بالمرسوم الصادر في 1966/05/14 وهو بنك يقبل الودائع كأي بنك وداتع أما قروضه بالإضافة إلى كونها قروض قصيرة الأجل فهو يمنح قروض للتجهيز متوسطة الأجل كما يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية لإدارة الحكومة (سندات عامة من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض للإدارات المحلية)

ثالثا:البنك الخارجي الجزائري BEA

تأسست بالمرسوم الصادر في 1967/10/01 برأسمال قدره 20 مليون دينار وقد ورث 5 بنوك اجنبية وتأسست بمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي وهو يخضع للقانون التجاري الجزائري وينفرد عن باقي البنوك بقيامة بوظيفة تمويل التجارة الخارجية واهم وظائفه

1/ ضمان تنفيذ الصفقات الدولية والمساهمة في تسهيل عمليات التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر وباقي بلدان العالم

2/ يمنع الاعتمادات عن الاستيراد ويهل مهمة المصدرين الجزائريين بإعطائهم ضمانات

3/ تزويد المصدرين المستوردين داخل الجزائر وخارجها بالمعلومات اللازمة بفتح حسابات الشركة المساهمة المشغلة في مجال المحروقات ويعتبر هذا البنك فاتحان احدهما الائتمان والأخر للعمليات الأجنبية[1]

رابعا: بنك التنمية المحلية BDL

تأسس هذا البنك وفقا للمرسوم الصادر 30 /1985/04 برأسمال قدره نصف مليار دينار وهو احدث بنك في الجزائر ويخضع للقانون التجاري باعتباره بنك وداتع وتختص بالدرجة الأولى في منح القروض بمختلف أشكالها ومن ابرز وظائفه

1/ تمويل عمليات الاستيراد والتصدير

2/ منح قروض السكن على ان يكون التسديد على أقساط وهذا بداية من 1998/11/11 [2]

3/ يلعب دور الوساطة للعمليات المالية في الإدارة مع تقديم القروض مقابل سندات عمومية

4/ تقديم خدمات للقطاع الخاص (قروض قصيرة ومتوسطة المدى)

5/ يتكفل بتمويل قطاعات التعاونية المحلية وقطاع الصناعات الصغرى المتوسطة[3]

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 59

[2] مجلة شهرية -badr- اخبار، عدد 23 ،سنة 1998 ،ص 21

[3] الجريدة الرسمية، العدد 13.16 ،رمضان 1410 الموافق ل18 افريل الموزخ في 19 رمضان الموافق ل14 افريل 1990

وعموما فالمهمة الرئيسية لهده البنوك الأربعة (BNA, CPA, BEA, BDL)هي قبول الودائع ومنح الائتمان حيث جاءت بغرض تعويض البنوك الفرنسية وأيضا لتحقيق التنمية الاقتصادية تحت إدارة البنك المركزي

خامسا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr(بنك متخصص)

تأسست بوجب إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائرية بالمرسوم الصادر في 1982/03/13 وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي واهم وظائفه

- تمويل هيكل ونشاطات الإنتاج الزراعي
- تمويل الصناعات الزراعية
- تمويل مختلف الأنشطة والحرف التقليدية في الأرياف
- تقديم قروض بآجال الأشخاص طبيعيين او معنويين
- يقدم امتياز للمهن الفلاحية والزراعية عن طريق منها القروض بسعر فائدة وضمانات اقل مما يقدمه لغيرها

سادسا: البنك الجزائري للتنمية BAD

تأسس بالقانون الصادر في 1963/05/07باسم الصندوق الجزائري للتنمية فهو بنك متخصص في تمويل تكوين تحديد رأسمال الثابت وازدادت أهمية هذا البنك منذ عام 1967 عند انطلاق العمل بمخطط التنمية الفلاحية وفي سنة 1971 تغير اسمه من صندوق إلى بنك و أصبح يشمل الصناعة الطاقة التجارة السياحة النقل والصيد البحري وفي عام 1972 صار مسؤولا عن إعداد الخطط لتمويل المشاريع الإنتاجية وفي عام 1975 أصبح يساهم في الفعليات التنموية التي قررها المخطط الرباعي 1974– 1977 وساهم في ظهور وتمويل المنشات البلدية والمحلية للإنتاج

سابعا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP [1]

تأسست بالمرسوم 277/64 الصادر في 10/ 08/ 1964 وتشكيلات هذا الصندوق حاليا على نوعين فروع ذات صلة بمقره الرئيسي بالعاصمة ومكاتب بريد تعمل على جميع المدخرات لحسابه وفي سنة 1964 ألحقت كل مراكز الادخار الموجودة في مكاتب البريد بالصندوق الذي يقوم بتسيير ثلاثة أنواع من المواد:

- أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية و أهم وظائفه:
- منح القروض لتمويل المشاريع السكنية

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ،الجزائر،2003 ص 187ص 188

- إقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ و انجاز السكنات و الهياكل الارتكازية.
- في حالة تحقيق الفائض فإنه يلجأ إلى شراء سندات التجهيزات الصادرة عن الخزينة.
- يمكن للمدخرين الحصول على امتيازات و ذلك بهدف تشجيع الادخار
- تحويل المدخرات إلى قروض متوسطة و طويلة الأجل

ثامنا: قطاع التأمين:[1]

التأمين هو اتفاق بين طرفين هما المؤمن (من يدفع له المال) والمؤمن له (المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه) وبموجبه يحصل المؤمن له لقاء المبالغ التي كان يدفعها بانتظام على وعد بالتعويض من المؤمن في حالة وقوع حادث غير مرغوب فيه وشركات التأمين هي منشآت تدخلها الأموال على شكل أقساط للتأمين وتخرج منها بشكل تعويضات تمنح للمتقاعدين والمتضررين ضد الحوادث المختلفة.

وقد أنشأت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال شركتين وصندوق للتأمين هما:

1- الشركة الجزائرية للتأمين SAA:

تأسست في 1963/12/12 على أساس القطاع المختلط بالتقنيين من مصر وفي ماي 1966 أممت وأصبحت جزائرية بشكل تام من أهم وظائفها:

- التأمين ضد أضرار السيارات، الحريق، السرقة.
- التأمين ضد المخاطر البسيطة والمسؤولية المدنية والمخاطر الخاصة.
- التأمين على الاشخاص في حالة الحياة أو الوفاة.

2- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT :

أنشأت بمقتضى المرسوم 81-82 المؤرخ في 1985/04/30 أشارت المادة الأولى لتأسيسها على أنها: مؤسسة عمومية والمادة الثانية أو ضحت تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أبرز وظائفها:

- توفير أقصى ضمان وتوفير أكبر أمان، ومنح أتم حماية تتناسب واحتياطات المكلفين بنشاطات النقل، ومن بين الأضرار المؤمنة:
  - الأضرار المسببة للسفينة والمراكب البحرية.
  - الأضرار المسببة للبضاعة المنقولة برا أو بحرا أو جوا.
  - سرقة أو ضياع البضاعة.

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 68

3- الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR :

تأسس بمقتضى القانون 197/63 المؤرخ في 1963/06/08 وجاء ليملأ الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية و70% من فعالياته كانت مكرسة للتأمين على السيارات، ويتولى هذا الصندوق مجال التأمين الخاص بالقطاعات الاقتصادية والصناعية الكبرى في الوقت الحالي كما أنه يختص ببعض أنواع التأمين ويشرف على فعالية إعادة التأمين.

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لتطوير البنوك التجارية الجزائرية:[1]

حتى ترتقي البنوك التجارية الجزائرية إلى مستوى التطورات الحاصلة وتصبح قادرة على رد المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية في الدول المتقدمة يجب عليها إضافة إلى الإجراءات و التدابير المتخذة الشروع في تعديلات وتغييرات تسمح لها بالقيام بدر أفضل في الاقتصاد الوطني، فعليها:

إعادة هيكلة المحيط المصرفي من الناحية التنظيمية من خلال:

- وضع قواعد تشريعية تساعد على تمويل المقاولين أو أصحاب المؤسسات الفعالة والقادرة على خلق الثورة.
- إعادة تعريف وتحديد قواعد الحيطة والحذر للبنوك مع تحديات تقدير دراسة الخطر.
- تطبيق القوانين والقواعد التشريعية لتأطير الوظيفة المصرفية عن طريق تطهير المحافظ المالية للبنوك العمومية.
- خلق سوق مالي نشيط يساعد على زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة رؤوس الأموال الموجهة للبنوك كودائع مما يسمح بزيادة موارد هذه الأخيرة.
- تأهيل العنصر البشري كمورد أساسي في عملية إصلاح الجهاز البنكي.
- إتمام إجراءات التطهير المالي للبنوك وتحديد رأسمالها.
- احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لعلاقتها مع البنوك والتمييز بين ملكيتها لها وبين طبيعة علاقتها لها.
- التفتح على الشركة بأساليب مختلفة.
- استخدام التقنيات الحديثة بهدف تنويع الخدمات وبالتالي رفع كفاءة الوساطة المالية.
- وضع حد للطرق التقليدية في التنظيم والدارة والتعاون والبيروقراطية والعلاقات الحافلة مع الزبائن.
- إتباع التطورات العلمية في المجال المصرفي مع الاستعمال الأقصى للإعلام الالي.

---

(1) ملكية زغيب، حياة النجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية، في مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 05-06 نوفمبر 2001، ص ص60-61

- تشكيل شبكة فروع واسعة في مختلف مناطق الوطن للتقرب أكثر من الأعوان الاقتصاديين.
- إنشاء منتجات مالية جديدة ومغرية لتعبئة المدخرات المحلية.
- العمل على تحقيق نوع من الاندماج فيما بين البنوك الوطنية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية.
- ينبغي البدء فورا بالعمل الالكتروني ومعلوماتية المصارف والعمل على معالجة كافة التغيرات التي قد تنجم عن هذا الانتقال.
- العمل على إزالة الفارق بين المصارف الأجنبية والمصارف المحلية الناتج عن استخدام التكنولوجيا في توفير الخدمات المصرفية الأمر الذي يمكننا من تقديم منتجات لا تقل في جودتها عن تلك المقدمة من قبل مصارف أجنبية متطورة إذا ما عملت بتعيين المستوى التكنولوجي.

المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية:

الفرع الأول: عمليات الاقتراض:

أولا: تعريف القروض البنكية:

هي العملية التي بموجبها يقدم البنك للزبون الثقة، وذلك بمنحه مبلغا من المال أو ضمان معين (الالتزام بالتوقيع) مقابل تعهد الزبون بإرجاع المبلغ خلال الفترة المتفق عليها ضمن الشروط المحددة في العقد. وتخضع القروض إلى سياسة إقراضية هادفة تتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض ومجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص.[1]

وتعرف على أنها عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

ثانيا: أهمية القروض البنكية: تتمتع القروض بأهمية بالغة ومن بينها:

1- **زيادة الإنتاج:** تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة والجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق الموارد الذاتية المتوفرة لديها، لذلك تلجأ إلى القروض.

2- **زيادة الاستهلاك:** منح القروض لأصحاب الدخول المتدنية يساهم في زيادة قدرتهم الاستهلاكية وتساعد القروض المصرفية في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات

---

[1] غردة عبد الواحد، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة قالمة- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود تمويل، جامعة بسكرة 2004 ص14-ص64 .

الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة خاصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.[1]

3- **تجميع الموارد المالية:** يمكن للبنك التجاري الإسهام في توزيع الموارد المالية من خلال منح القروض بما يتضمن التخصيص والتوزيع الكفء لهذه الموارد وبالشكل الذي يتضمن توجيهها نحو هذه المجالات والنشاطات طبقا لاحتياجاتها لهذه الموارد المالية.[2]

4- **تشغيل الموارد العاطلة:** يمكن من خلال منح القروض المصرفية تحويل مدخرات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاجها ويستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.[3]

الفرع الثاني: عمليات الأوراق التجارية:[4]

أولا: تعريف الأوراق التجارية:

هي وثائق تشكيلية محررة بصيغ معينة لتثبيت دين محدد بمبلغ معين من الفوائد ذي أجل قصير عادة، يتعهد فيها الموقع أو يأمر شخصا آخر بأدائه إلى شخص ثالث مسمى أو إلى من يأمر به هذا الأخير أو إلى حاملها. وهذه الأوراق تكون قابلة للتداول، وبالتالي انتقال الحق الثابت فيها إلى الغير، بالتظهير أو بالمناولة اليدوية وأهم صورها ثلاثة:

- سند السحب أو البوليصة أو السفتجة.
- سند الأمر أو السند الأمر أو السند الأدنى أو الكمبيالة.
- الشيك.

ثانيا: وظائف الأوراق التجارية: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- وسيلة أو أداة لنقل النقود تنفيذا لعقد صرف مسحوب.
- أداة وفاء حيث باستطاعة الدائن بمبلغ من النقود استبقاء دينه هذا بسحب سند سحب على مدنيه أو بسحب سند سحب على غيره أو سحب شيك على مصرفه لمصلحة دائنه أو بمجرد تحرير سند لأمر يتعهد فيه بدفع ما يدين به لدائنه.
- تلعب الأوراق التجارية دورا مساعدا للنقود، فكلما ازداد التعامل بهذه الأوراق كلما قل تداول النقود وقلت الحاجة، وبالتالي الاحتفاظ بكميات كبيرة منها.

---

(1) زكريا الدوري، يسري السمارتي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان 2006، ص74 ص76

(2) طيح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006 ص277

(3) رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر، عمان، 2002، ص216

(4) أكرم يا ملكي، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة، عمان، 2008، ص21-22

- أداة ائتمان، حيث أن الغالبية العظمى من العمليات التجارية، وحتى غير التجارية لا يتم الإبقاء بالالتزامات النقدية فيها بمجرد انعقاد العقد أو إجراء التصرف، وإنما يمنح المدينون بها عامة آجالا محددة لدفع ما ينبغي عليهم دفعة من أثمان أو أجور أو أتعاب...

الفرع الثالث: عمليات الأوراق المالية

أولا: تعريف الأوراق المالية: الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية وغيرها "سندات حكومية طويلة الأجل، أذون الخزانة، أسهم الشركات العامة، أسهم وسندات الشركات المساهمة" فالورقة المالية تعتبر صكا وذات حق في أصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الأصل أي أنها مستند ملكية أو دين يبين حقوق ومطالب المستثمر.[1]

ثانيا: كيفية تداول الأوراق المالية:

من الجدير بالذكر أن تداول الأوراق المالية في السوق المالي يتم بواسطة سوقين هما:

- السوق النظامي.
- السوق الموازي.

يتم تداول الأوراق المالية في السوق النظامي للشركات المدرجة في السوق المالي بإدارة مجموعة متخصصة من الوسطاء العاملون في السوق، لكن يتم تداول الأوراق المالية في السوق الموازي للشركات التي لم تكتمل شروط إدراجها بالبورصة، هذا ويتطلب تداول الأوراق المالية في السوقين مجموعة من الشروط والمتطلبات حددها قانون الإدراج في السوق المالي.[2]

المطلب الثالث: انجازات وتحديات النظام البنكي الجزائري:

بتوفير البيئة الملائمة للنشاط البنكي القائم على اقتصاد السوق، قامت الجزائر ببذل مجهودات معتبرة وهذا من خلال الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي ككل، وعلى الرغم مما حققه النظام البنكي من نجاحات، إلا أنه لا يزال يواجه الكثير من التحديات على مستوى المحيط الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: الانجازات المحققة:[3]

سمح قانون النقد والقرض سنة 1998 بتأسيس واعتماد عشرة بنوك ومؤسسات مالية أجنبية ومختلطة والتي تجاوز رأسمال منها المبلغ الأدنى الذي حدده صندوق النقد والقرض، كل هذا نتيجة الإصلاحات

---

[1] عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ص22-23

[2] جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص235،ص236.

[3] شعابني سعاد، تطوير الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، BADR وكالة قالمة، رسالة ماجستر غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة، 2006، ص97

التي طبقتها الجزائر من اجل عصرنة الجهاز البنكي الجزائري، وتشمل أهم الانجازات المحققة بعد سنة 1990 ما يلي:

- بدأ بنك الجزائر في فرض احتياطي قانوني على البنوك التجارية بنسبة 3%.
- تحقيق تحرير معدلات الفائدة على الودائع والقروض بشكل كامل ابتداءا من سنة1996.
- مولت الخزينة العمومية عن طريق إصدار وبيع سندات الخزينة للجمهور عبر المؤسسات المالية والبنكية، وتم ذلك سنة 1995.
- تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري سنة1994، إضافة إلى تحول نظام الصرف في الجزائر من النظام الثابت إلى نظام أكثر مرونة.
- باشرت الجزائر إعادة هيكلة قطاعها البنكي، حيث تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري، وكذلك الحالة بالنسبة للبنك الجزائري للتنمية.
- تمت إعادة رسملة القطاع البنكي، فانه يبقى يواجه تحديات كثيرة في ظل بيئة تنافسية تفرض عليها التوجهات السريعة في ميدان المال والأعمال، مصحوبة بالتغيرات التكنولوجية المتنامية.

الفرع الثاني: التحديات التي يواجهها القطاع البنكي الجزائري:[1]

ترتبط قدرة المصارف على النمو و التطور بمدى قدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية و السياسية الحاصلة و كذا على المنافسة الحرة في ميدان الخدمات و المنتجات المصرفية إضافة إلى استخدام تكنولوجيا حديثة و ما يرتبط بها من تأهيل للموارد البشرية، و في ظل التحولات السابقة الذكر التي شاهدها العالم بصفة عامة و القطاع البنكي بصفة خاصة يبقى القطاع المصرفي الجزائري مواجهة العديد من التحديات أهمها:

- صغر حجم البنوك
- التركيز في تنصيب البنوك
- هيكل ملكية البنوك
- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات
- القروض المتعثرة
- ضعف استخدام التكنولوجيا و الرقابة
- ضعف السوق النقدي الأولي و الثانوي
- قيود مالية محاسبية و تنظيمية

[1] ملكية زغيب،مرجع سابق، ص ص402-405

- قيود قانونية

ثانيا: التحديات الخارجية: إن التغيرات المتسارعة في المحيط الدولي التي تتعامل معه البنوك الجزائرية التي من شأنها التأثير على قدرتها في دعم التنمية حاضرا و مستقبلا، و بالتالي فإن على النظام البنكي الجزائري مواجهة الكثير من التحديات نذكر منها:

- ظاهرة العولمة
- ظاهرة اندماج الأسواق المالية
- ظاهرة اندماج البنوك
- ظاهرة البنوك الالكترونية

المبحث الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الجزائري

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية عامل أساسي في تحقيق السيطرة على التوازنات النقدية و المالية على مستوى الاقتصاد الكلي و كذا تأثيرها على النظام البنكي الجزائري و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و آثرها على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاحات الاقتصادية.

تتعدد رؤى المفكرين و الباحثين الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق لعملية الإصلاح الاقتصادي و من ثم وضع المصطلح الأنسب لهذه العملية، حيث اقترن تشين الدعوة إلى تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في بداية الثمانينيات باستخدام مصطلحات جديدة في مناقشة القضايا التي تثيرها هذه البرامج و كذا ما تثيره إجراءات التثبيت الاقتصادي[1]

فالإصلاح في صحيح اللغة هو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، و بالتالي فإن الإصلاح الاقتصادي أخذ بصحيح اللغة يعني تعديل مفردات النشء الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[2]

و أصل هذا المصطلح تاريخيا يعود إلى حقبة الثمانينيات و ما استقرت عنه أزمة المديونية و الصدمات الاقتصادية العالمية حاقت بالبلدان النامية و بالتالي أدت إلى الاختلالات الهيكلية و عدم الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى تدني مستوى التمويل الخارجي. و تفجرت أزمة المديونية حين عجزة المكسيك بالالتزام بخدمة دينها، فوجدت العديد من الدول النامية نفسها في موقف تتعارض متطلبات

---

(1) جلال أمين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الارغواي 1798-1998 مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1999، ص 144

(2) جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة مجلة بحوث اقتصادية عربية، دون باد النشر، العدد 07 ربيع 1997 ،ص 135

خدمة الدين الخارجي من جهة و احتياجاتها من الصرف الأجنبي لتمويل برامجها و خططها التنموية من جهة أخرى و أمام هذا الموقف الحرج كان على الدول النامية أن تختار بين موقفين[1]:

- الموقف الأول و هو التركيز على الوفاء بالتزامها قبل الدائنين الدوليين لاكتساب الثقة الائتمانية الدولية في اقتصادياتها القومية و لك هذا يعني التضحية بتنفيذ برامجها و خططها الاقتصادية و ما يؤدي إليه من تدهور مستويات النمو الاقتصادي و مستوياتها المعيشية لشعوبها.
- الوقف الثاني يملي على الدول الأخذة في النمو المدينة و توجيه مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية لرفع مستوى أداء اقتصادياتها القومية مع الإخلال بالتزاماتها قبل الدائنين و انخفاض مستوى الجدارة الائتمانية و غياب الثقة الائتمانية.

و للحديث عن الإصلاح في هذا الإطار فالخارج يؤخذ كمعطاة «كنقطة انطلاق و تصبح المهمة هي تعديل أوضاع الداخل بما يتوافق مع الخارج» لكن أوضاع الخارج نفسها بحاجة إلى تعديل و إصلاح. [2]

الفرع الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية:

أولا-على الجانب الاقتصادي: من بين المؤشرات المستخدمة هي تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (برامج، تعديل الهيكلي) هي مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل: معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم و وضعية الخزينة العمومية و ميزان المدفوعات...و غيرها.

1. **معدل النمو الاقتصادي:** خلال فترة الركود الكبير الذي ضرب الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1986سنة إلى سنة 1997 كان الاقتصاد الجزائري يتراوح بين التباطؤ و الركود العميق و النمو السلبي في أعوام من 1986 إلى غاية 1994 لذا كان من أهداف برنامج التعديل الهيكلي رفع معدلات النمو الاقتصادي وفق أسس سليمة حيث كانت معدلات النمو من (1995الى1997) محدودة للغاية و مع صعود أسعار النفط و الغاز من سنة 1999 سجل تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى 4.7% سنة 2002، 6.9% سنة 2003، 5.2 % سنة 2005 و في سنة 2006 لم يتجاوز 5.3 %.
2. **المديونية الخارجية:** تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية التي بلغت 30 مليار دولار عام 1998، ذلك على ضوء الارتفاع الكبير في الفائض التجاري، كما أن الفائض في الحساب الجاري بلغ في المتوسط خلال السنوات الخمس من عام 2001 إلى 2005 نحو 13،5 من

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم الدار اللبنانية المصرية، مصر، 1994، ص 122

[2] جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 136

الناتج الإجمالي، وقدرت المديونية الخارجية سنة 2006 =700 مليون دولار مقابل 4،7 مليار دولار باحتساب الديون التجارية للقطاع العام والخاص، وهو ما سمح للجزائر بالانتهاء من ملف المديونية الخارجية بداية 2007، ونجحت سنة 2006 في الحصول على موافقة بالإجماع من نادي باريس للدائنين العموميين بالدفع المسبق للديون المعاد جدولتها سنتي 1995/1994، والتي يفترض تسديدها في الفترة ما بين 30 نوفمبر 2001 و30 نوفمبر 2011 [1]

3. بالنسبة لميزان المدفوعات:

تميز الاقتصاد الجزائري بتدهور مستمر المدفوعات منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، والوضع لم يبق على حاله نتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وبالتالي قيمة الصادرات الإجمالية سجلت ارتفاعا مستمرا[2]، وهذا الوضع اقتصر البروفسور محمد الشريف بلعسان نائب محافظ بنك الجزائر السابق بالقول أن الوضعية المالية للجزائر اليوم تشابه تماما وضعية سد تاخصبت كلما تمتلئ يفتح ليذهب إلى البحر، لأن القنوات غير موجودة، بمعنى أن الجزائر اليوم لا تتوفر على قدرة كافية لتحويل القدرات المالية الخيالية التي تتوفر لديها إلى برامج تنموية رغم أن الدولة لا تزال أهم مستثمر وأهم موفر لمناصب الشغل، باستثناء المحاولات المحتشمة للمستثمرين العرب في بعض القطاعات الخدمية على وجه الخصوص.[3]

4. بالنسبة ولميزانية الدولة: [4]

فقد سجلت تحسنا ملحوظا منذ نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، ونفضل ذلك أصبحت خزينة الدولة تتوفر على احتياطي ضخم من العملة الصعبة مقارنة مع الاقتصاد الجزائري إذ وصلت إلى 55 مليار دولار بما يوازي الغلاف المالي للاستيراد من الخارج لمدة سنتين بلا توقف.

---

(1) سيساوي مراد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة عنابة، 2007، ص ص120-121

(2) كربالي بغدادي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 8 سبتمبر 2005، ص64

(3) عبد الوهاب بوكروح، الوضعية المالية للجزائر 2006، حكومة مصابة بالنكبة ومواطنون يقتاتون من المزابل، تاريخ المقال 2006/12/26. الشروق اليومي ص3

(4) أحمد الخمسي، الوجه السلبي من البوناپرتية في السياسة الخارجية للجزائر، الحوار المتمدن، العدد 1676-08/05/2010:www.rezzar.com

5. الخوصصة وتأهيل المؤسسات:

لا تزال عملية الخوصصة في الجزائر في مرحلة مبكرة، وكان الهدف من هذه العملية هو تخفيف العبء على الدولة ولذلك جرت بعض عمليات الخصخصة في:1996، 1998، 1999، 2000، 2002.[1]

زيادة على ذلك قامت الجزائر بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي نهايه 2001، فاصبح الهدف تجاه المؤسسة الاقتصادية هو عملية تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية الأجنبية، وبالتالي أضحت عملية التأهيل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمرا ضروريا تخته المنافسة التي لا ترمم، لكن الحديث عن المنافسة يتطلب وجود محيط اقتصادي تنافسي بعيدا عن كل مفاهيم السيطرة و الاحتكار، ويعتبر أحد المحددات التي تحدد مدى تنافسية المؤسسة الوطنية سواء كانت ملكيتها خاصة أو عامة، وقامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة، كما أنه يهدف إلى تكييف و تحديث أنظمة الإنتاج لتماشى مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة.[2]

ثانيا: على الجانب الاجتماعي

1-لا عدالة توزيع الدخل و الفقر.

من المؤكد أن التحليل الموضوعي للتطورات الاقتصادية في الجزائر يؤكد وجود تطورات مهمة و الأرقام المتاحة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي توحي بنتائج جد ايجابية هذا في المجال الاقتصادي لكن نمط توزيع الدخل لا يزال بحاجة إلى تعديلات جوهرية.[3]

حيث يصل الأجر الوطني المضمون في الجزائر إلى 112 أورو مقابل 140 أورو في تونس و 172 أورو في المغرب في ظل الصحة المالية المريحة.[4]

2- البطالة و مشاكل تسريح العمال:

إن أهم ما يميز الاقتصاد الوطني بالقطاعات المختلفة و المؤسسات الإقتصادية العمومية في ميدان التشغيل و هو تكوين الأيدي العاملة التي تزيد عن الحاجة الفعلية للتشغيل في الكثير من الوحدات الإنتاجية نتيجة التوسعات الخاطئة، و التي أدت أيضا إلى وجود نقص كبير في نوعيات

---

(1) رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر 2004، ص164-165

(2) احمد السيد النجار، اقتصاد الجزائر...من سنوات الجمر إلى النمو السريع، تحاليلات عربية ودولية مؤسسة الأهرام مصر،دون سنة النشر،ص15

(3) عبد الوهاب بوكروح، مرجع سابق، ص 4

(4) كربالي بغدادي، مرجع سابق، ص 65

متخصصة من العمالة و الإطارات المتخصصة داخل هذه الوحدات الاقتصادية بشكل يفيض عن الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني.[1]

لذلك عرفت الناحية التشريعية تغيرات هامة بالموازاة مع التحولات الاقتصادية العامة، هذه التغييرات تنسج و التوجهات الاقتصادية الحالية و أيضا طبيعة المرحلة التي تتطلب مرونة أكثر في علاقات العمل و هكذا تم إصدار قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار و التجارة و علاقات العمل... و بموجب هذه القوانين أصبح بإمكان المؤسسات العمومية التي تعاني من ضائقة مالية تقليص عدد عمالها سواء بالتسريح أو إحالتهم على التقاعد المسبق أو التسريح الإجباري في حالة حل المؤسسة، و إحالة العمال المعنيين على صندوق تأمين البطالة بالإضافة إلى ذلك أصبحت المؤسسات العمومية تلجأ لإبرام عقود بغية تفادي مصاريف إضافية ناجمة عن عقود العمل الدائمة، مما أدى إلى إرتفاع نسبة العمال المؤقتين و انخفض نسبة العمال الدائمين.[2]

---

[1] عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 14 ديسمبر2000 ،ص 200

[2] روابح عبد الباقي، علي همال أثار إعادة الهيكلة على سوق العمل و تدابير الحماية الاجتماعية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 22 ،ديسمبر 2004 ،ص 56

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم الإصلاحات المصرفية.

الإصلاحات المصرفية هي مجموعة من العمليات الشاملة و المستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة و تطوير الأنظمة و القوانين و التشريعات و البيئة المصرفية، بحث تساهم في زيادة حجم الإقراض و الإيداع و تحسين الخدمات المصرفية و رفع الوعي المصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجابا على قطاعات الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الثاني: خصائص الإصلاحات المصرفية. إن هذا التعريف يتضمن مجموعة من الإصلاحات المصرفية أهمها:

- إلغاء التخصص المصرفي و الانتقال من المصرف المتخصص إلى المصرف الشامل الذي قوم بأكثر الأعمال المصرفية و يستطيع توزيع القروض قطاعيا بين القطاعات و جغرافيا بين عدة أقاليم بحيث تخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي و يضمن الاستثمار الواسع لفروعه.
- تشكيل رأسمال بشري و ذلك عن طريق إعادة فرز الموظفين بين من يريد العمل و من لا يريد، و بين من لديه خبرات و من لا يملك الحد الأدنى، بحيث يقوم المصرف بعد ذلك بتأهيل و تدريب الموظفين الجيدين و نقل الاخرين إلى جهات أخرى أو إلى التأمينات الاجتماعية.
- إعادة أنظمة رواتب و أجور جديدة تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي، و من ثم إعداد نظام جديد للحوافز بحيث يصبح راتب الموظف في قطاع المصارف ما يعادل ثلاث مرات رواتب العاملين في قطاعات أخرى.
- إعطاء الصلاحيات للإدارة و الفروع و الأقسام و الموظفين، فالمصرف يجب أن يعطي صلاحيات واسعة لجذب الزبائن لأن استقبال أي زبون هو رهن إشارة الموظف.
- إعادة هيكلة الإدارات و الدوائر ة الأقسام ضمن مصرف واحد بحيث يؤدي ذلك لإلغاء بعض الدوائر ة الأقسام و إحداث دوائر و أقسام غير موجودة يتطلبها العمل المصرفي الحديث.[1]

---

[1] عبد اللطيف بن غرسة، إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية في اطار خوصصة البنوك العمومية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، تخصص نقد مالية و بنوك، جامعة باجي مختار، عنابة 2008، ص ص 75-75

- إعداد نظام إداري خاص بالمصارف يتضمن علاقات إدارية و آليات عمل تتناسب مع الطبيعة المصرفية و يكون بعيد عن النظام كل البعد عن النظام الإداري في الأعمال الإنتاجية.
- تطوير أنظمة العمليات بحث تتضمن آليات جدية و أسس عملية لمنح القروض و ادخار كافة الخدمات المصرفية التي تعمل بها المصارف العالمية و المصارف العربية.
- إعادة النظر في تكاليف القروض و خاصة سعر الفائدة و العمولات و رسم الرهن و الطابع و التكاليف الأخرى بحيث يؤدي لتشجيع الإنتاج و الأعمال الإنتاجية التي تحتاجها.
- إدخال نظام محاسبي مصرفي متطور يستوعب كافة الأعمال و الخدمات المصرفية و إلغاء النظام المحاسبي الموحد أو نظام يدوي لا يلبي الطموحات المصرفية لأن النظام المحاسبي الحديث يساعد على إجراء المراجعة و التدقيق و كشف الأخطاء عند حدوثها و تسهيل عملية الرقابة الداخلية
- استخدام التكنولوجيا المصرفية من أجهزة الكمبيوتر و أجهزة الربط و الصراف الآلي و البطاقات المصرفية الحديثة و تطوير أنظمة المعلومات في حالة عدم وجودها مثل الانترنيت لتسهيل العمليات المصرفية.

إن هذه النقاط و المحاور تشكل في مجموعها برنامج الإصلاح المصرفي لأن سيطرة الدولة على هذا القطاع قد ساهم في خلق تشوهات يصعب ترميمها، فالتباين بين الأسعار المحلية أو الأسعار الرسمية أو الأسعار التجارية و آليات الإقراض قد زاد من حجم التباين بين المصارف المحلية و المصارف الأجنبية.[1]

الفرع الثالث: أهداف الإصلاحات المصرفية[2] يمكن إيجازها في ما يلي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية و هي الغاية المنشودة من كل أنواع الإصلاحات خاصة في المجال المصرفي، حيث يؤدي إصلاح القطاع المالي و المصرفي إلى اقتصادات أكثر مرونة و أكثر قدرة على مواجهة الصدمات و الاضطرابات و المخاطر الاقتصادية.
- أثرها على انخفاض أسعار النفط في اقتصاد يعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي لعائدات النقد الأجنبي و الإيرادات الحكومية كما في معظم البلدان العربية المنتجة للنفط و منها بلادنا –الجزائر– ففي حالة كهذه يؤدي هبوط أسعار النفط إلى انخفاض عائدات التصدير

---

(1) سوزان كرين و آخرون العمل المصرفي في سبيل التنمية مجلة التمويل و التنمية، دون دار النشر، آذار 2000 ،المجلة 40 العدد1 ،ص 26

(2) عبد اللطيف بن غرسة، مرجع سابق، ص، ص 76-77

و تدهور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، ذلك فإن هبوط الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي،

- في غياب تدابير سياسية نقدية موازنة من قبل السلطات المختصة يؤدي إلى تراجع النمو النقدي و زيادة التشدد في الأسواق لاقتراض و تدني التوسع الائتماني و بصورة موازنة فإن هبوط عائدات التصدير يؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة. و تستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام، لا سيما النفقات الإنتاجية كما تأجل أو تقلص المشاريع الاستثمارية، و ينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي و في نمو العمالة، أما في حال ارتفاع أسعار النفط فالتكيف يتم باتجاه معاكس و بالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار و الانكماش
- وجود منظومة مصرفية متطورة و أسواق مالية ناشطة–و هو ما نفتقده في الجزائر–، مع إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، أمر يمكنه أن يخفف من آثار انخفض أسعار النفط و المخاطر الوثيقة الصلة. فإن إذا كان هبوط أسعار النفط أمر مؤقتا، فبإمكان السلطات النقدية أن توازن اثار هذا الهبوط في الميدان النقدي و الائتماني عن طريق ضخ السيولة في الجهاز المصرفي و الأسواق المالية، كما أن بإمكان الحكومة أن تقترض أو أن تستخدم أسواق الأوراق المالية الاجلة كوسيلة للحماية ضد التغيرات السلبية في أسعار النفط، و ينجم عن ذلك تخفيف التقلب في النشاط الاقتصادي و في معدلات النمو، مع ازدياد الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي و المالي و تخفيف الغموض و الارتياب.
- إدراك السلطات المسؤولة – الحكومة– لمنافع إصلاح المنظومة المصرفية و أثره في النمو الاقتصادي و التنمية، و الرغبة في تحقيق المخاطر الاقتصادية و المالية، و الاقلال من استبعاد القطاع الخاص عن مصادر الاقتراض، هي كلها عوامل أطلقت موجة الإصلاحات الاقتصادية، خاصة منها الإصلاحات المصرفية في مختلف بلدان العالم.

المطلب الثالث: عوائق مسيرة الإصلاحات المصرفية في الجزائر[1]

إن القيود المعرقلة لإعمال البنوك التجارية الجزائرية تتنوع من حيث الطبيعة و تتعدد من حيث المصدر و تختلف من حيث التأثير المباشر أو الغير المباشر . ذلك أنه من أهم المشاكل التي تعاني منها المنظومة المصرفي الجزائرية هي إيجاد طريقة للعمل بكفاءة عالية لتواكب القرن الواحد و العشرون و التصدي لمنافسة القادمين الجدد للسوق المصرفية الوطنية.

و منه تنقسم هذه العوائق إلى ثلاثة أنواع: عوائق موضوعية و الثانية عوائق ذاتية و الثالثة هيكلية:

[1] مرجع سابق عص ص 182-202

الفرع الأول: عوائق موضوعية.

نعني بالعراقيل الموضوعية تلك العراقيل و القيود الخارجية عن نطاق البنك التجاري و المتواجدة داخل محيط نشاطه و مجاله تعامله مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء كان مصدرها من السلطات الوصية- بنك الجزائر و الحكومة – أو من الأفراد و المؤسسات العمومية و الخاصة باعتبارهم زبائن البنك التجاري.

و تختلف هذه العوائق في أنواعها و تتنوع في مصدرها و تتعدد في آثارها، لكن تتفق جميعها في عرقلة النشاطات و المعاملات البنكية للبنوك التجارية في الجزائر، لكن هذه الأخيرة لا تملك سلطة تغيرها و أداة تطويرها إذ تكتفي بالمطالبة بتوفير الشروط الملائمة لحسن سير أعمالها و تفتحها على الاقتصاد الحر، و يمكن رصد أنواع المعوقات الموضوعية فيما يلي :

أولا: القيود القانونية:

وهي مجموعة النصوص القانونية والتشريعية والتعليمات التنظيمية التي تضبط وتنظم أعمال ونشاطات وعلاقات البنوك التجارية الجزائرية من حيث الصلاحيات المخولة لها وكذا من حيث الحدود الموضوعة التي يجب احترامها، إذ تحد نسبيا من حرية ونشاط وتوسع معاملاتها.

ثانيا: عوائق السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية مجموعة الأدوات والوسائل المستعملة من طرف البنك المركزي لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة.

وفي الجزائر كانت السياسة النقدية إلى حد بعيد أداة لحكام قبضة لبنك المركزي ومن وراءه السلطات العمومية على البنوك التجارية من حيث الموارد والاستعمالات مما خلق عراقيل وعوائق لهذه الأخيرة أمام التحقيق الجيد لأهدافها ومن ثم نقلها على المحيط الاقتصادي الذي تباشر فيه أعمالها، لذلك فان السياسة النقدية في الجزائر كانت إلى حد نهاية 1990 تعرف بخصائص التعديل النقدي المتبع في نظام اقتصاد الاستدانة، ومن ثم فقد واجهت وتواجه الآن البنوك التجارية العمومية الجزائرية عدة عراقيل وصعوبات مصدرها أدوات وأهداف السياسة النقدية المملاة من طرف الجهات الوصية، ومن بين هذه الصعوبات والمعوقات نذكر ما يلي:

1- انخفاض معدلات الفائدة.
2- التساهل النقدي.
3- تبعية البنك المركزي.
4- لا عقلانية العرض النقدي.
5- عدم مرونة الاقتراض.

6- انخفاض معدلات إعادة الخصم.

7- القواعد الاحتياطية.

ثالثا: عوائق العلاقات الخارجية:

تربط البنوك التجارية بمحيطها الاقتصادي علاقات متشعبة بين عدة أطراف من جهة ومتشابكة بين هذه الإطراف من جهة أخرى، ومن خلال هذه العلاقات تتحمل البنوك التجارية تبعات العراقيل الناتجة عن هذه العلاقات وذلك من خلال تعاملها مع أجهزة الدولة ومختلف الإدارات العمومية، إلا أن ذلك في الواقع لم يحدث وبالعكس نجد أن البنوك التجارية في تعاملها مع هذه الإدارات تواجه عوائق كثيرة منها:

1- عوائق خاصة بالمحافظين العقاريين أو مصالح التسجيل.

2- عوائق المحاكم.

3- عوائق الجماعات المحلية.

4- عوائق مصالح الضرائب.

5 عوائق التجارة الخارجية.

6- عوائق الخزينة العمومية.

7- ضعف الادخار.

8- عدم مرونة وتطور السوق النقدي.

9- عدم وجود سوق مالي.

10-عدم وضوح العلاقة بين بنك تجاري عمومي- مؤسسة عمومية.

رابعا: عوائق الخلفية الثقافية:

ان للخلفية الثقافية دور مهم في التعامل الجيد أو السيئ مع البنوك التجارية الجزائرية من خلال نشاطاتها المتعددة أو خدماتها المتنوعة، لذلك كثيرا ما لمسنا في الواقع أن الذهنية الثقافية كانت وراء عدة عراقيل تواجهها البنوك التجارية في الجزائر، وهذه الذهنية أو الخلفية الثقافية نجدها لدى الجهات الوصية على البنوك أو نجدها لدى المسيرين داخل البنوك التجارية أو نجدها كذلك عند الأفراد والمؤسسات المتعاملة مع هذه البنوك التجارية.

الفرع الثاني: عوائق هيكلية:

تتمثل أهم العوائق الهيكلية للمنظمة المصرفية الجزائرية فيما يلي:

- ضعف الابتعاد عن الائتمان الموجه.

- القروض المتعثرة.

- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات.
- ضعف الإفصاح والرقابة.
- ضعف استخدام التكنولوجيا.
- ضعف القدرة التنافسية.
- ضعف الصناعة المصرفية.
- عدم مواكبة الابتكارات المصرفية العالمية.
- عدم القدرة على جلب الاستثمار الأجنبي.
- ضعف المساهمة في مجهودات التنمية.
- اهتزاز ثقة المتعامل معها.
- سيادة علاقة المقارضة لا المشاركة.

الفرع الثالث: العوائق الذاتية:

ان المقصود بالعوائق الذاتية هي مجموع القيود ومختلف العراقيل وأنواع الصعوبات التي تصادفها البنوك العمومية الجزائرية داخل هياكلها ومن خلال نشاطاتها اليومية على مستوى جمع الموارد أو توزيع القروض، كذلك على مستوى التنظيم الداخلي والإدارة العامة والوسائل المستعملة ودرجة التكنولوجيا المطبقة والمستوى العلمي والمهني لمختلف شرائح الموظفين وقدراتهم على الخلق والإبداع وتذليل الصعاب وإزالة الحواجز التي وضعت ذاتيا في سبيل تطوير وعصرنة التنظيم والعمل البنكي.
وما يلاحظ على العوائق الذاتية أنها عوائق داخلية حيث تملك البنوك محل الدراسة القدرة والسلطة على إزالة ومعالجة آثارها، ومن خلال تفحص وثائق وتقارير هذه البنوك وكذا بفضل الاطلاع على واقعها، أمكننا حصر مختلف العوائق الذاتية فيما يلي:

أولا: العوائق التنظيمية:

وتتعلق بالتنظيم الداخلي للبنوك العمومية الجزائرية من خلال القانون الذي يضبطه وكذا قنوات تنقل المعلومات وردود القرارات فضلا على الهياكل والوسائل التنظيمية العامة المستعملة، ولإعطاء أمثلة على ذلك نذكر بعض هذه العوائق التنظيمية فيما يلي:

1- عدم وضوح القانون الداخلي.
2- لا سيولة المعلومات وضعف الاتصال.
3- فوقية وأحادية القرارات.
4- ضعف الهياكل ونقص الوسائل.

5- عدم الانتشار الواسع على المستوى الوطني.

ثانيا: العوائق المالية والمحاسبية:

من العوائق التي لا تقل خطورة عن العوائق التنظيمية إلا أنها تتعلق بالموارد المالية والمشاكل المحاسبية التي تنجم عنها أثار وعواقب تضعف البنية المالية والقدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية ومن بين هذه العوائق نجد ما يلي:

1- التصحيح أو التقويم الداخلي.

2- العجز المالي الهيكلي.

3- لا عقلانية سياسة الاقتراض.

4- المشاكل المحاسبية وضعف طرق الحساب والتقييم.

5- عدم تنويع المنتجات البنكية والمالية.

ثالثا: العوائق التجارية:

وهي الصعوبات التي تصادفها البنوك العمومية في الجزائر عند تعاملها مع جمهور زبائنها وفق مبدأ المتاجرة المبني على الربحية والمردودية زيادة عن السيولة والأمان، وهذا من مخلفات المراحل السابقة والتي أضفت على هذه البنوك صيغة صناديق للدفع والتسديد ليس إلا وجردتها من محتواها الحقيقي كما هو شان البنوك التجارية في الاقتصادات المتطورة، ومن جملت هذه العوائق التجارية نذكر ما يلي:

1- غياب التسويق البنكي.

2- عدم وجود الخطط والاستراتيجيات.

رابعا: العوائق التكنولوجية:

لقد أصبحت التكنولوجيا أداة أساسية لا غنى عنها في يد البنوك التجارية لتسهيل أعمالها وتفعيل قدراتها واختصار المسافة والزمن وتحسين الخدمات وتجويد المنتجات: إلا أن البنوك التجارية في الجزائر تصادفها عوائق تكنولوجية هي:

1- درجة استعمال الإعلام الآلي.

2- نقص آلات السحب والعد الالكتروني.

3- نقص استعمال تكنولوجيا الاتصال.

خامسا:العوائق البشرية:

ان العنصر البشري أساسي في كل تنظيم مهما كان نوعه أو الغرض من إنشائه وهو ضروري أكثر بالنسبة للبنك إذ يمثل رأس مالها الحقيقي الدائم، والبنوك العمومية في الجزائر وان توفرت على هذه

الموارد البشرية اللازمة إلا أنها تعاني من قلة مردوديتها وفعاليتها وانعدام روح المبادرة والخلق والإبداع لديها، وعليه فإننا نسجل العوائق البشرية التالية:

1- ضعف التكوين القاعدي.

2- بطئ عمليات التأهيل والرسكلة.

3- عدم وجود المحفزات وكثرة المشاكل المهنية.

4- غياب الثقافة البنكية لدى موظفي البنك العمومي.

سادسا: عوائق أخرى:

وهناك عوائق أخرى لا تدخل ضمن إطار العوائق السابقة الذكر نوردها منفصلة بشيء من الإيجاز:

1- عدم الرغبة والقدرة في مواكبة الأحداث والتطورات البنكية على الصعيد العالمي.

2- عدم التفتح على المجتمع والإبقاء على العراقيل البيروقراطية.

3- عدم الاهتمام بالبحث وتنمية القدرات والاطلاع على الجديد في الميدان العلمي.

4- عدم توظيف ذو الخبرة والكفاءة وخضوع ذلك إلى معايير أخرى لا عقلانية.

5- السيطرة المفرطة لعقلية القطاع العام وعدم الاهتمام بمصير البنك.

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية لآثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

ان نتائج وآثار الإصلاحات الاقتصادية تستوجب تقييمها بحزم ومع تحديد نقاط القوة والضعف، ذلك بغية تجنب نقاط الضعف بتصحيح الانحرافات، وزيادة نقاط القوة بتعزيز الايجابيات، مع مراعاة التطورات الحاصلة في المحيط الدولي.

والخروج من الأزمة والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ليس بالأمر الهين ولكنه أيضا ليس بالمستحيل، ويتطلب رؤية متكاملة لبناء إستراتيجية فعالة، لتعود بالأثر الايجابي على مسار الاقتصاد الجزائري ومستقبله، وذلك يتطلب التأكيد على النقاط التالية:

- **تصحيح العجز المالي الحكومي وترشيد سياسة الإنفاق:**

ان تصحيح العجز المالي الحكومي يتطلب إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية، وذلك من خلال التركيز على:

- ضرورة إعادة النظر في طريقة إعداد الميزانية العامة للدولة، فالجزائر مازالت تعتمد على طرق قديمة مليئة بالعيوب والثغرات التي تحول دون إعداد الميزانية العامة على نحو دقيق.[1]

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000 ،ص194-195

- اتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤدي إلى إعادة التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.[I]
- ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في عمليات الإنفاق على المشاريع الكبرى التي تلتهم الجزء الأكبر من الدخل الناجم عن الإيرادات البترولية.
- وضع سياسة فعالة في تحصيل الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة والرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدمها الدولة وتنفق عليها من الميزانية.
- إعادة النظر في بعض الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة وتنفق من الميزانية.
- العمل على نسب التضخم.
- إعادة النظر في مخصصات رواتب بعض الشرائح من الموظفين في القطاع العام التي تستحوذ على جزء كبير من مخصصات الرواتب في الميزانية.
- إصلاح حسابات المعاملات الجارية.

فالسياسة المالية الجديدة، تتطلب تطوير طريقة إعداد الميزانية العامة، بما يمكن من تجنب العيوب والثغرات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تفعيل دور مراقبة السلطة التشريعية والمراقبة التنفيذية السياسية والشعبية.

- **سياسة الأسعار والمنافسة:**

يعتبر السعر عاملا أساسيا في مجال تنشيط الحياة الاقتصادية، ومنح قوة دفع للإنتاج والاستثمار وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وذلك يستوجب العمل بمبدأ الأسعار الحقيقية الدالة على الندرة النسبية للسع والخدمات، وعملية تنشيط آلية السعر من شأنها العمل على تفعيل قوى السوق، وتوجيه السوق على نحو منظم وأكثر واقعية مما يؤدي إلى تخصيص أحسن للموارد الاقتصادية المتاحة، واتساع مجال مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع، وذلك بالاعتماد على تحسين القدرات التنافسية.

- **التحول إلى القطاع الخاص:**

كان التخلي عن المسؤولية واضحا في سياسات التحول إلى القطاع الخاص، وحاولت حكومات قليلة جدا تطهير مشروعات القطاع العام قبل بيعها، ونتيجة لذلك فان العملية اتسمت بإعطاء دفعة لرأسمالية المحاسب على حساب القطاع العام، فزاد تقدير المنتفعين بالأعمال البارزة بناءا على محاباة المسؤولين، ومثال هذا النهج يعتبر أحد أنواع سياسة الحماية لا تختلف عن تلك التي كان يتمتع بها

[I] عماري عمار، مرجع سابق، ص203-204

القطاع العام القديم، وبهذا الشكل فان عملية الانتقال ظلت عاجزة عن معالجة الضعف الأصلي للأسواق وكان لهذا أثره على الاقتصاد الجديد.[1]

فمفهوم الخوصصة يجب أن يكزن أوسع من مجرد تغيير الملكية، وقيمة رأس المال تكمن في استثماره وليس في مجرد تكوينه، لتغيير العملية عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة وتسيير مؤسسات القطاع العام بطريقة تكفل لها العمل لزيادة الإنتاجية، ورفع معدلات الأداء الاقتصادي، وهذا عن طريق.[2]

- تصويب الهياكل الفنية وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا.
- تصويب الهياكل الاقتصادية، أي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام اقتصاديا لتصبح قادرة على تحقيق عائد مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة في ظل نظام تشغيل اقتصادي.
- تصويب الهياكل المالية للمؤسسات لتصبح هياكل متوازنة وفاعلة لتحقيق الربحية والسيولة في إطار من الفاعلية المتنامية التي تعمق الإحساس بضرورة تحقيق الرشادة الاقتصادية في حسن استخدام ما هو متاح لديها من مواد وإمكانيات.

فعملية الخوصصة يفترض من أن تتم في إطار توجه متكامل من الإصلاحات، يترتب عليه القبول بأن سياسات الخوصصة لا يمكن أن تكون هدفا أو غاية في حد ذاتها بل إنها إحدى الوسائل والأدوات لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، في ظل بقاء ولو نسبي للقطاع العام، لأن تدخل الدولة أمر حتمي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولمنع الاحتكار والمحافظة على حقوق الأفراد وضمان الحدود الدنيا من الدخل الذي يمنع وقوع الجرائم.

---

(1) إيليا حريق، الإصلاح الاقتصادي ما هو أبعد من التعديل الهيكلي، مجلة المستقبل العربي، دون بلد النشر، العدد 296/10/2003، ص37

(2) عماري عمار، مرجع سابق، ص206

خلاصة الفصل:

ان الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي قد تكون طويلة وشاقة ووعرة، ولكن المهم أن تطأ الأقدام بداية الطريق ويتم توظيف كل الطاقات والإمكانيات وكل ما تمتلكه الجزائر من مصداقية البرامج والقدرة على تنفيذها للسير في هذه الطريف.

فعند تقييم مسيرة الإصلاحات المصرفية في الجزائر تركز على تجلية العوائق الذاتية منها الموضوعية فضلا عن الهيكلة، والكشف عن التحديات التي تقف جميعها في وجه نجاح هذه الإصلاحات.

فسياسات الإصلاح الاقتصادي ما هي إلا أحد الوسائل التي تتبعها البلاد الرأسمالية المتقدمة، أو تفرضها على الدول النامية (الجزائر) لتشكل في المستقبل نماذج أو مشاريع وطنية تحد من توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وتقلل من فوائده.

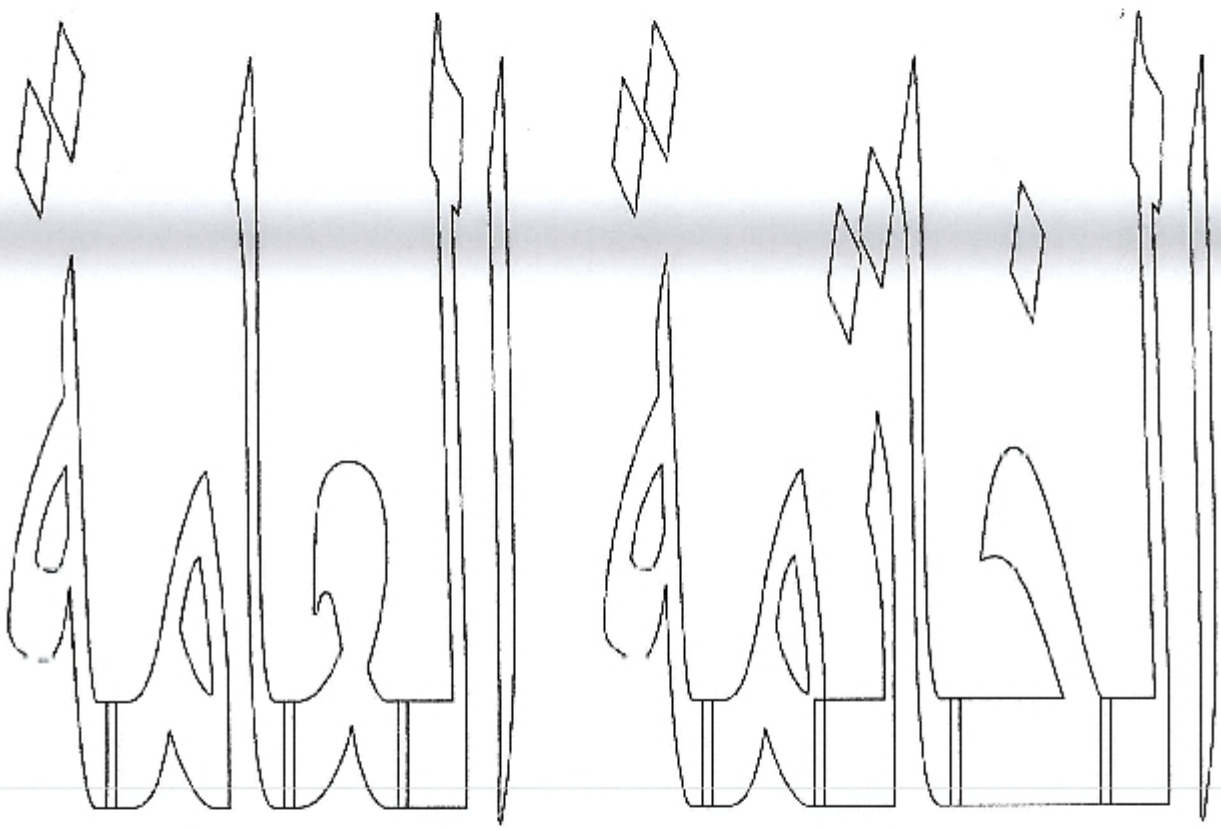

الخاتمة العامة

و تمثل الخاتمة العامة، الخلاصة العامة، نتائج البحث، نتائج اختبار الفرضيات، التوصيات المقترحة، آفاق البحث و التي نستعرضها على النحو التالي:

الخلاصة العامة:

تشير الكثير من التطورات و الانعكاسات الخاصة بالمتغيرات المالية العالمية أن لها تأثير واسعا على الأنظمة البنكية في أي دولة من العالم. الأمر الذي أدخلها في تحديات كبيرة من أجل التكيف معها و مواكبتها.

و على ضوء تجارب الدول المتقدمة و توصيات المؤسسات الاقتصادية الدولية تفطنت الدول النامية لضرورة اشتراك مؤسساتها المالية و خاصة البنوك التجارية في الجهود التي تقوم بها سلطاتها المالية لإقامة نظام بنكي فعال.

و من هنا جاءت أهمية دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك التجارية في إنشاء و تطوير الاقتصاد بالدول النامية عامة و الجزائر خاصة، فعلى النظام البنكي الجزائري القيام بإصلاح عميق لهياكله و آليات عمله، و يجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح بالتكيف مع تحول الاقتصاد الوطني و المحيط المالي الأولي من انفتاح لاقتصاد السوق و خوصصة و عولمة و ما نهذه التحولات من تأثير على دور البنوك الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية و على إثر الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الجزائر بعد الاستقلال و كذا نتائج التنمية المخيبة للآمال في معظمها جاء عقد التسعينيات بدعوى الإصلاح الاقتصادي لشؤون التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي من خلال تطبيق برامج التثبيت و التعديل الهيكلي، و رغم تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن الأوضاع السياسية و الأمنية التي شهدتها الجزائر لم تكن بالعامل المساعد أو المشجع على تحقيق التنمية الاقتصادية و المنشودة.

نتائج البحث:

بعد التطرق إلى مختلف جوانب البحث الذي حاول في ثناياه الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن سردها في ما يلي:

- لم تستطع البنوك الجزائرية مواكبة التطورات المالية العالمية بدرجة كافية و ذلك بسبب القيود البيروقراطية و الرقابة الرسمية التي قيدت من مرونة الإدارة المصرفية و من تفاعلها الحر مع التطورات العالمية.

إن العولمة المالية يمكن أن تحقق نمو اقتصاديا بإدخال التكنولوجيا و الاستثمارات إلا أنها لا تحقق تنمية لأي أصل التنمية أن تكون دائمة و هو ما تأكده أيضا النتائج السلبية للعولمة.

- الرفع من حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة، و هذا سوق يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات و رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
- تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية كالصناعة.
- إزالة جميع العوائق الموضوعية والذاتية حتى تتمكن البنوك التجارية من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

آفاق البحث:

وهكذا يكون قد تم استكمال جوانب هذه الدراسة بالبحث والتحليل أملا أن تساهم في توسيع آفاق البحث في مثل هذا الموضوع.

لكن التساؤل يبقى قائما، هل يمكن لقطاع البنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة أن يواجه صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة، وأن يتدارك نقاط ضعفه في الوقت القصير الذي يفصلنا عن الانفتاح على أحد أكبر الأقطاب الاقتصادية في العالم؟

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا
العمل، والحمد لله أولا وأخيرا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد السيد النجار ، اقتصاد الجزائر...من سنوات الجمر إلى النمو المريع، تحليلات عربية ودولية مؤسسة الأهرام مصر،دون سنة النشر.

2- أحمد محمد غنيم ، إدارة البنوك. تقليدية الماضي و إلكترونية المستقبل. المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، 2007.

3- أحمد صفر ، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية المؤسسة الحديثة للكتاب. لبنان 2006.

4- أكرم يالملكي ، الاوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة، عمان، 2008.

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،الجزائر،2003.

6- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، الناشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين 2006

7- إسماعيل عبد العزيز الباري ، أبعاد التنمية، دار المعارف، ط 2 ، مصر 1982

8- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة الجزائر، دون ذكر السنة.

9- باري سيجل ، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ، دون بلد النشر،دون سنة النشر.

10- جلال أمين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابلون إلى جولة الارغواي 1798-1998 مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1999.

11- جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة الجزائر، 2000.

12- جميل الزيدانيين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

13- زكريا الدوري، يسري السمائري ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان 2006.

14- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة البنوك والمصارف، الوراق للنشر ،عمان، 2000.

15- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمل البنوك ،الدار الجامعية الإسكندرية 2003.

16- ملكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995.

17- مارتن خور، العولمة إعادة نظر سلسة عين ،دار العالمية للكتاب، 2003.

18- منحت القريشي ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

19- مهدي حسن زويلف، سلمان أحمد اللوزي ، التنمية الادارية والدول النامية،دار مجدلاوي، عمان،1993.
20- محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2008.
21- محمد الفرجاني حصن ،افريقيا وتحديات العولمة المكتبة الجامعية غريان 2003.
22- محمد سعيد أنور سلطان ، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ، دون بلد النشر ، 2005.
23- محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005.
24- محمد عبد العزيز عجيمية، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، دون سنة النشر.
25- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياته سياستها الدار الجامعية الإسكندرية 2003
26- محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمن أحمد يسري، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربيه، بيروت، دون سنة النشر.
27- محمد عبد العزيز عجيمية، عبد الرحمن أحمد يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.
28- محمد صالح عبد القادر ، محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية ، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، 1997
29- محمود أحمد التوني ،الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع،دون بلد النشر،2007.
30- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.
31- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، الطبعة2، جامعة طيطة، دون سنة النشر.
32- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، دون بلد النشر، 2005.
33- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية دار وائل للنشر،عمان 2008.
34- سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم الدار اللبنانية المصرية، مصر، 1994.
35- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، عمان 2008.
36- سامر بطرس جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2009.
37- سيد الهواري، ادارة البنوك جامعة عين شمس، مصر، 1986.

38- سلمان بودياب ، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1996.

39- عبد الباسط وفا محمد محسن، بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات قطاع الأعمال العامة إلى الملكية الخاصة، دار النهضة العربية، مصر ،1996.

40- عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية،عمليات تقنيات و تطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

41- عبد الله محمد قسم السيد ، التنمية في الوطن العربي ،دار الكتاب الحديث، دون بلد النشر، ودون ذكر السنة.

42- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية،2006.

43- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية الاسكندرية،2001.

44- عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود و الحيرفة والتجارة الدولية، دون ذكر دار النشر وبلد النشر، 1985.

45- عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

46- علي لطفي واخرون، التنمية الاقتصادية دار عين شمس القاهرة 2001.

47- فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2000

48- فليح حسن خلف ، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.

49- صالح صالحي، المفهوم التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دار الفجر الجزائر دون سنة النشر.

50- صبحي تاورس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الاسكندرية، 1990.

51- صبحي تاورس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر.

52- صلاح الدين محسن السيسي، قضايا اقتصادية ومعاصرة ، دار الغرب للنشر والتوزيع القاهرة ، دون بلد النشر.

53- رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، الكويت، 1999 .

54- رمزي زكي، انفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر، سورية، 2000.

55- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر 2004.

56- رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة و تطور دور الجهاز المصرفي المصري، دون دار النشر، مصر، 2000

57- رضا صاحب أبو أحمد ، ادارة المصارف، دار الفكر، عمان، 2002.

58- شاكر القزويني، محاضرات و اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000

59- شذا جمال خطيب ،العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي النشر و التوزيع،عمان 2008

60- ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة الشباب الجامعة، دون بلد النشر ، 2001

ثانيا : الرسائل الجامعية

1- عبد اللطيف بن غرسة ، إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار خوصصة البنوك العمومية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، تخصص نقد مالية و بنوك، جامعة باجي مختار، عنابة 2008.

2- آسيا سعدان، تأهل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة تخصص نقود و مالية جامعة قالمة 2006.

3- أشرف سليمان حميد الصوفي، التمويل االدولي والتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2004) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة دفعة 2006.

4- بو قموم محمد، دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار- دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، تخصص نقود و مالية، جامعة قالمة، 2004

5- بن يوب فاطمة ، العولمة المالية – جذور واقع وآفاق- ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية، جامعة قالمة،2004.

6- براهمية آمال،التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة و انعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود و مالية ، جامعة قالمة 2004.

7- معدادي محمد نور الدين ، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2002.

8- مريمت عديلة، محاولة قياس اثر البورصة على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجمهورية التونسية(1997-2002) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة تخصص مالية ونقود دفعة 2004.

9- مسيساوي مراد، الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة،تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة،جامعة عنابة،2007.

10- عادل سعدو ،نحو تحقيق تنمية فلاحية ساحية ذاتيا مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة تخصص نقود ومالية ،جامعة قالمة دفعة 2004.

11- عبد السلام بن جدو، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة 2005.

12- شعابني سعاد، تطوير الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحية و التنمية الريفية، BADR وكالة قالمة، رسالة ماجستر غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة، 2006.

13- شعابنية رزيقة، التوريق المصرفي للديون،الإطار و الممارسة، دراسة حالة الدول النامية مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،تخصص نقود و مالية ،جامعة قالمة 2006.

14- غردة عبد الواحد ، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة قالمة- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود تمويل، جامعة بسكرة 2004.

ثالثا: المداخلات والمحاضرات

1- أحمد الخميسي ، الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية للجزائر، الحوار المتمدد، العدد 1676-www.rezzar.com:08/05/2010.

2- العايب سامية ، تطور النظام المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة من الملتقى الوطني الثالث حول الإصلاحات الشكلية في ظل التعديلات التشريعية و التحولات الاقتصادية، كلية الحقوق و الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة قالمة يومي 14-15 أفريل ،2010.

3- مولة عبد الله ، التبادل الحر والتنمية ،الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة،افريل 2002.

4- مليكة زغيب، حياة النجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية ،في مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 05-06 نوفمبر 2001.

5- عبد الوهاب بوكروح ، الوضعية المالية للجزائر 2006، حكومة مصابة بالنكبة ومواطنون يطالبون من المزايا، الشروق اليومي، تاريخ المقال 2006/12/26..

6- عبد الرحمن بلحفصي ، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989.

رابعا: المجلات

1- إيليا حريق ، الإصلاح الاقتصادي ما هو أبعد من التعديل الهيكلي، مجلة المستقبل العربي، دون بلد النشر، العدد 2003/10/296.

2- الياس بيضون ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ،المجلد الرابع الدار العربية للعلوم ، بيروت،2006.

3- جبار محفوظ ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس 2001.

4- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة مجلة بحوث اقتصادية عربية، دون بلد النشر، العدد 07 ربيع 1997.

5- كربالي بغدادي ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 8 سبتمبر 2005.

6- مجلة شهرية-BADR- أخبار، عدد 23 ،سنة 1998.

7- محمد باوني ، العمل المصرفي و حكمه الشرعي. ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 16 جامعة متنوري قسنطينة 2001.

8- سوزان كرين وآخرون، سوزان كرين و آخرون العمل المصرفي في سبيل التنمية مجلة التمويل و التنمية، دون دار النشر،المجلة 40 العدد1، آذار 2000.

9- سعد الرخ ، دور الأسواق المالية العربية في تنفيذ برامج الخصخصة، مجلة البورصات العربية، دوت بل النشر عدد : 20 أوت1977.

10- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية بالمصارف، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، عدد3 ديسمبر 2005.

11- علي عبد الله ،موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي ،مجلة الباحث، العدد 2 جامعة ورقلة ،2003.

12- عماري عمار ، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 14 ديسمبر2000.

13- روابح عبد الباقي ، على هامل آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل و تدابير الحماية الاجتماعية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 22، ديسمبر 2004.

خامسا: الأنظمة والقوانين

1- الجريدة الرسمية: العدد 16، 13 رمضان 1410 الموافق لـ18 أفريل الموزخ في 19 رمضان الموافق لـ14 أفريل 1990.

2- المادة 3 من القانون 88-01 الصادر في 88/01/12 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

3- المادة 10 من القانون 86-12 ،المؤرخ في 19 أوت 1986 ،المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية الجزائرية.

4- تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74، المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 ،والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.

سادسا: المواقع الالكترونية

1 www.aljazeera.net موقع قناة الجزيرة

2- www. bmo .com/ ar/ nus/ viérecime.08.03.2010

3- ar.wikpedia.org 01/04/2010

4- ar.wikipedia.org08.04.2010

5- w.w.w.AHLA BHAT.com/ 16229421830 :le 05/05/2010

6- www. YALAM.com/ fortims/ appachm.unt.ph p? appach umid: le 06/05/2010